

Received 10 December 2021; accepted 10 April 2022.

Available online 17 April 2022

## قياس الارتباط بين الهجرة الداخلية والتباين في مستويات العوامل التنموية للمحافظات المصرية بالفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦

د/ شيماء محمد حمدي درباله<sup>١</sup> د/ اسامه حلمي محمد<sup>٢</sup>  
 مدرس<sup>١،٢</sup> - كلية الهندسة - قسم الهندسة المعمارية - جامعة المنيا  
 Sh.derbala@mu.edu.eg usama.m@mu.edu.eg

### ملخص البحث

يدرس البحث تصنيف المحافظات المصريّة طبقاً لأسباب ودوافع الهجرة الداخليّة؛ كما يدرس الارتباط بين الهجرة الداخليّة ومؤشرات التنمية العمرانيّة، بهدف التأكيد على ضرورة إعادة توزيع السكان على المكان للحدّ من الفوارق الإقليميّة. فتمّة ضرورة قصوى لتحقيق التوازن بين تنمية المحافظات وتوزيع السكان؛ لإحداث توازن سكاني مكاني عن طريق تحقيق عوامل تنمية مستقبلية جاذبة لحركة السكّان. حيث يدرس البحث الهجرة الداخليّة بالمحافظات وتأثيرها على التوزيع السكاني وتأثير دفع عوامل التنمية الاقتصاديّة والعمرانيّة بالمحافظات عليه. وتمّت بالبحث مراجعة الدراسات السابقة لمعرفة أسباب الهجرة الداخليّة، ومنها تبين أن تطلع السكان إلى تلبية الاحتياجات الأساسيّة (السكن - العمل - الصحة - التعليم) هي المحرك الرئيسي للهجرة الداخليّة. ويتتبع البحث العلاقة بين حركة هجرة السكان والعوامل التنموية بالمحافظات المصريّة، طبقاً للتعدادات المعتمدة في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦). وخلص البحث إلى أنّ تطور العوامل العمرانيّة والخدميّة هي سبب خفض مؤشرات الهجرة الداخليّة في إحصاء عام ٢٠١٦ وليست العوامل الاقتصاديّة. وتبين ارتباط حركة وثبات السكان بالتباين بين المحافظات المختلفة في العوامل التنموية؛ وأنّ الخلل الحالي في توزيع السكان غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخليّة للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)؛ وإنما راجع للهجرة الداخليّة غير المخططة في إحصاء عام ١٩٧٦، والتي بعدها بدأت إحصاءات الهجرة الداخليّة في الانخفاض، بسبب ارتياح المهاجرين في محل الإقامة الجديد. حيث بينت المؤشرات الخاصّة بمدّة الإقامة أنّ الهجرة الداخليّة بمصر هجرة دائمة غير مؤقتة. ومع تطور النمو السكاني زاد الخلل في توزيع السكان. وهو ما يتطلب دراسة خطط مستقبلية تحقق التوازن في توزيع السكان، من خلال دعم العوامل التنموية المستقبلية بالمحافظات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الداخليّة - الجذب السكاني - الطرد السكاني - العوامل التنموية.

## Measuring Correlation Between Domestic Migration and Variation in Levels of Development Factors of Egyptian Provinces in Period 06 –16

### ABSTRACT:

The research examines classification of the Egyptian governorates according to the reasons and motives for domestic migration. It examines the correlation between domestic migration and physical development indicators, emphasizing the need of population redistribution, to reduce regional disparities. Balance between provincial development and population distribution is axiom; to achieve spatial population balance, by achieving future development factors attracting population movement. It examines domestic migration, economic and urban development factors, and their impacts on population distribution. Literature review revealed causes of domestic migration, including the fact that pull factors such as housing, work, health, and education are the main domestic migration driving force. The research analyzes the relationship between population migration and development factors in the Egyptian governorates, according to censuses adopted in 2006 – 2016. It concluded that development of urban and utility factors was the cause of reduction of domestic migration indicators in census 2016 rather than the economic factors. It's declared both movement and stability of population are correlated with differences in governorates' development factors. Current population distribution imbalance isn't due to domestic migration indicators for the period 2006 – 2016; yet, it's due to unplanned domestic migration appeared in census 1976, after which domestic migration began to decline, owing to the satisfaction of migrants in new residence places. Indicators of migrants' residency duration show that domestic migration in Egypt is permanent. As population growth evolves, the imbalance in population distribution increases. It's necessary to study futuristic plans to achieve population distribution balance, through promotion of futuristic governorates' development factors.

**Keywords:** domestic migration - population attraction - population expulsion - development factors.

## المقدمة

يتركز معظم السكان في وادي النيل والدلتا، ومع وجود فوارق إقليمية نتجت عن الهجرة الداخلية بين المحافظات المصرية، وترتبط الهجرة الداخلية بالعوامل العمرانية والاجتماعية وعوامل البنية الأساسية والعوامل الاقتصادية ورغبة المهاجرين في تحسين مستوى المعيشة.

وطبقاً لتقرير البنك الدولي عام ٢٠١٤ تم تقييم الهجرة الداخلية بأنها تؤدي إلى تغييرات إيجابية في مناطق الطرد والجدب، على عكس ما وصفها الاقتصاديون بأنها عملية مزعجة للاستقرار اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وفسر ذلك بأن هجرة الأيدي العاملة الفائضة ببعض المناطق هي استجابة للتفاوتات المكانية في الفرص الاقتصادية وتعوض نقص العمالة بمناطق أخرى، ولكن طبقاً للإحصائيات تبين أن معدلات الهجرة الداخلية في جميع أنحاء العالم النامي تجاوزت معدلات خلق فرص العمل المستهدفة، مما تسبب في مشاكل إدارية للمؤسسات وعدم تلبية الاحتياجات المتوقعة، ومنها تم التركيز على الآثار السلبية للنمو الحضري والهجرة الداخلية العشوائية من ضغط على البنية التحتية و الطرق والخدمات و زيادة التلوث وتولد الفقر والجريمة، ومنها ينبغي تعزيز استراتيجيات التنمية الإقليمية المتكاملة. (World Bank Group, 2014).

وبينت دراسة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩، ان الهجرة الداخلية محرك قوي للتحويل الهيكلي للعمران والاقتصاد، وبينت إن سياسات تقليل الهجرة من الريف إلى الحضر غير فعالة في تحقيق الاتزان بين السكان والمكان لاعتماد اغلب النمو الحضري على الزيادة الطبيعية للسكان (الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٩).

وبينت دراسات الهجرة الداخلية زيادة التجهيزات الخاصة لاستقبال المهاجرين على المدى القريب، من توفير سكن وبنية أساسية وخدمات وفرض مزيد من الضغط على البنية التحتية والخدمات، اما على المدى البعيد فلمهاجرين تأثير إيجابي على زيادة الإنتاج (World Economic Forum, 2017)، كما ناقشت دراسات الهجرة الاضطرابات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بثقافة المهاجرين ولا سيما في حال الهجرة من الريف إلى الحضر ولذلك يجب بحث متطلبات الهجرة الداخلية في سياق البيئة الاقتصادية الخاصة بفرص العمل والبيئة العمرانية الخاصة بسوق الإسكان المنخفض والبيئة الاجتماعية الخاصة بالعادات والتقاليد ومستويات الأجور وسبل رفع مستوى المعيشة (Sibiri, A.E., Ayinmoro, A.D., & Jackson, J.T., 2014)، ومنها ظهر البحث عن آثار الهجرة الداخلية ما بين رغبة الحكومات في استقطاب العمالة بأقل أجور لدعم الإنتاج وزيادة الدخل ورغبة الافراد في تحسين مستوى المعيشة، ومقارنة ذلك بآثار الهجرة الداخلية على حالة البيئة العمرانية.

ومن ثمّ، يهدف البحث الى دراسة تأثير الهجرة الداخلية على النمو السكاني والتنمية بالمحافظات المصرية، من خلال دراسة تحليلية مقارنة بين حركة السكان وتطور كافة العوامل التنموية، وتحديد أسباب التباين بين المحافظات في عوامل الجذب والطرود السكاني المؤثرة على حركة السكان.

## ١. إشكالية البحث

الفجوة بين السكان والمكان اتفاوتت العوامل التنموية بالمناطق المختلفة، حيث يتركز معظم السكان في وادي النيل والدلتا، ويستقطب إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية ٣٧.٥% من اجمالي السكان و٣٠% من الهجرة الداخلية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩ ب)

## ٢. هدف البحث

تصنيف المحافظات المصرية في مؤشرات الهجرة الداخلية، من خلال استنتاج وتحليل العلاقة بين الهجرة الداخلية ومؤشرات التنمية للمناطق الجاذبة للهجرة بالفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦).

## ٣. المنهجيات المستخدمة في تحليل أسباب ودوافع الهجرة الداخلية

تشمل الهجرة الديموغرافيا وجغرافية السكان وتهتم تدفقات الهجرة الداخلية بجانبين، يتعلق الجانب الأول بدور المتغيرات الاقتصادية في تحديد كثافة واتجاهات تدفقات الهجرة، والجانب الثاني يركز على الهجرة كمتغير مؤثر في معدل النمو، كما يجب التمييز بين الخصائص الفردية التي تؤثر على الميل للهجرة من قبل الافراد والخصائص المكانية التي تحدد تدفقات الهجرة. (Etzo, I., ٢٠٠٨)

من أول دراسات الهجرة الداخلية استفسار "Hex" عام ١٩٣٢ عن أسباب الهجرة ( العمل - التعليم - الروابط الاجتماعية)، ودراسة "Segastad UHL" عام ١٩٦٢ يربط الهجرة بنصيب الفرد من الناتج المحلي في حال الاستقرار أو التنقل، كما ناقش "Hares & Todaro" عام ١٩٧٠ تعظيم فوائد الهجرة الداخلية من الريف للحضر بقياس مردودها على مؤشرات البطالة بتشغيل عماله ريفيه فائضه بالريف بمناطق صناعيه بالحضر بأجور اقل من العمالة الحضرية، كما ناقش "Mincer" عام ١٩٧٨ الهجرة بسبب مرافقة الزوج وتقليل تكاليف الهجرة بإيجاد وظيفة للمرافق. (Etzo, I., ٢٠٠٨)، كما بحث "De Jong And Fawcett" عام ١٩٨١، عن الارتباط بين حركة السكان بالخصائص الفردية والخصائص الإقليمية، وحدد المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية المتغيرات المرتبطة بالهجرة (الخصائص الديموغرافية - نوع السكن وحالته - ملكية السيارة - الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالدخل والأجور). (Andreas, F, 2009).

وتطورت النماذج التحليلية لأسباب الهجرة الداخلية لتشمل البيئة المحيطة، كما طرحها "Zemrman" عام ١٩٩٥ و "Carengon" عام ١٩٩٦ و "Bawer" عام ١٩٩٧، بدراسة العلاقة الكلية بين الهجرة الداخلية والخصائص المكانية كمحدد رئيسي للهجرة، ودرس "Greenwood" عام ١٩٩٧ تأثير عوامل السن والمهارة على ميول الأشخاص للهجرة طبقاً لأسباب الهجرة (عمل - تعليم)، كما حلل "Anjomani" عام ٢٠٠٢ الارتباط العكسي بين الهجرة والمسافة لارتباطها بالتكلفة، كما خلصت دراسة (Internal Migration Around the Globe) خلال الفتره (١٩٩٠-٢٠٠٠) أن تقييم الهجرة الداخلية يعتمد على ثلاثة أبعاد (جمالي الهجرة - التكوين العمري للمهاجرين - النمط المكاني الجاذب للهجرة)، بالتركيز على التباين في المتغيرات المكانية والجوانب الرئيسية لسلوك الهجرة. (Bell, M., Edwards, E., 2014)

كما أكدت دراسة (Ostbay & Westerlund) عام ٢٠٠٧ ان التحليل المعتمد على صافي الهجرة الداخلية نتائجه غير دقيقه لاختلاف مستوى دخل ومهارات الافراد المهاجرين، لذلك يجب الحكم على تأثيرات الهجرة إيجاباً أو سلباً بمردودها على عوامل التنمية لمناطق الجذب والطرود (Etzo, I., 2008)، وربطها بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي والوصول للخدمات والمرافق (Sarker, M.N., Yang, B., Tingzhi, W., Chakrovorty, A., Abdus Salam, M., & Huda, N., 2020) ووصفت دراسة (Robert Lucas) عام ٢٠١٥ محركات الهجرة الداخلية ولا سيما من الريف الى الحضر بالدول النامية (التعليم - المرافق - تغير المناخ - العنف - لم شمل الأسرة) بالمقارنة بالقيود المؤثرة على الحركة ( قيود المالية - المسافة - المعلومات غير المكتملة عن وجهة الهجرة) وما ينتج عن ذلك من فجوات اقتصادية وعمرانية واجتماعية مؤثره على تنمية المدن الكبرى (Lucas, R, 2015)، وبحث (Jorge Rodríguez Vignoli) عام ٢٠١٧ التراجع التدريجي للهجرة من الريف إلى الحضر بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتزايد الهجرة بين المناطق الحضرية، وتأثير ذلك على ترتيب الهيكل العمراني والاقتصادي للمدن الكبرى - متوسطة - صغرى (Vignoli, J. R., ٢٠١٧)

ومن خلال مراجعة المنهجيات السابقة الباحثة عن دوافع الهجرة تتبع البحث المنهجية التالية:

- ١- تحليل العلاقة بين الهجرة الداخلية (الطرود والجذب السكاني وعدد السكان المحتفظون بمحل الإقامة) ومؤشرات تطور العوامل التنموية الداعمة للتنمية العمرانية وتتمثل في (المؤشرات السكانية وأسباب حركة السكان - المؤشرات العمرانية - المؤشرات الاقتصادية - الخدمات - النقل واللوجستيات - المؤشرات البيئية) بالمحافظات المصرية طبقاً للتعدادات المعتمدة في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).
- ٢- تطبيق الاختبار التحليلي (Compare Means) لمقارنة نتائج العينة قبل وبعد في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، من خلال اختبار Paired -Samples T Test لاستنتاج التغير في الهجرة الداخلية ومؤشرات التنمية العمرانية بالمحافظات المصرية، ودراسة ارتباط العوامل المتغيرة قوية التأثير بالهجرة الداخلية بتطبيق الاختبار التحليلي (Correlation).
- ٣- تطبيق الاختبار التحليلي (Classify) لتصنيف المحافظات طبقاً لأسباب ودوافع الهجرة ومنها البحث عن عوامل التنمية للمناطق الجاذبة للهجرة، والوقوف على الارتباط بين الهجرة الداخلية ومؤشرات التنمية العمرانية بالمحافظات المصرية.

## ٤. التجارب السابقة للمدن الأكثر جذباً للهجرة الداخلية عالمياً

تم اختيار التجارب العالمية من ضمن المدن الأكثر استقطاباً للهجرة الداخلية طبقاً للعوامل التنموية، لدراسة مسببات الهجرة وإيجابياتها وسلبياتها على دعم العوامل التنموية، وسوف يعرض الجدول (١) تجارب المدن الأكثر جذباً للهجرة الداخلية (مونتريل وكالغاري بكندا وديبي بالإمارات وعمان بالأردن وبيون بالهند ودافو بالفلبين وداكار بالسنگال) (World Economic Forum، ٢٠١٧).

جدول (١) تجارب المدن الأكثر جذباً للهجرة الداخلية عالمياً				
التجربة	المؤشرات	عوامل الجذب	التحديات	المبادرات
أمريكا الشمالية مونتريل وكالغاري بكندا	١- زيادة سكان مونتريل ب ٢.٩% من ٢٠١١: ٢٠١٦، زيادة البطالة ب ٦.٧% للسكان الأصليين و ١٥.١% للمهاجرين و ٢- الشغور بكالغاري ٢٠١٧ (٤.٧٦% ) البطالة ٩% (الأسرع نمو بكندا)	١- جامعة مونتريل، وفرص العمل بتكنولوجيا المعلومات والصناعات المتقدمة ٢- كالغاري ال ٥ عالمياً في خفض الضرائب ٢- توافر الأنشطة الترفيهية نظراً لقرب المدينة من الجبال، واعتدال جوها.	١- التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بمونتريل وصعوبة الحصول على سكن وخدمات منخفضة التكلفة، وفرص عمل منخفضة المهارات ٢- زيادة تكلفة إنشاء وصيانة البنية التحتية بكالغاري نظراً لطبوغرافية المدينة، في ضوء خفض الضرائب	١- دعم المهاجرين من خلال مكتب تكامل الوافدين الجدد بمونتريل كطابع مؤسسي لتحسين الإلمام بالموارد والخدمات والوظائف المتاحة بالمدينة ٢- إعانات الإيجار للمهاجرين بكالغاري وإدارة النمو العمراني بالتركيز بقلب المدينة (اقل تكلفه)، وتقليل الانتقال إلى الأطراف (أعلى تكلفه نظراً للطبوغرافية).
الشرق الأوسط دبي الإمارات	زادت الهجرة للمدينة عام ٢٠١٦، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي ١٠ اضعاف، ورافق هذا النمو ازدهار للاقتصاد	تنوع فرص العمل نظراً لتنوع الأنشطة الاقتصادية	١- ارتفاع تكلفة المعيشة والسكن والخدمات بالمدينة ٢- تحسين البنية التحتية مع الامارات المجاورة لتخفيف الازدحام وتحسين الوصول	١- توفير إسكان منخفض التكلفة ٢- مراقبة الرسوم للخدمات التعليمية، ودعم خدمات التأمين الصحي من الحكومة. ٣- مبادرة دبي الذكية وإعلان عن دليل السياسات الحكومية ٢٠١٧
عمان بالأردن	يسكن بها ٤٢% من سكان الأردن برغم من ارتفاع البطالة (١٥%) ووجود ضغط على العمران والخدمات والبنية التحتية والخدمات	العوامل الاقتصادية الخاصة بفرص العمل بالمراكز الاقتصادية والابتكارية والخدمات المصرفية.	١- زيادة تكاليف الإيجار بنسبة ١٧% وارتفاع الطلب على المياه ب ٤٠% في الفترة (٢٠١١: ٢٠١٥) ٢- ارتفاع البطالة إلى ٣٠% ٣- الضغط على الخدمات والبنية التحتية	١- تنظيم سوق العمل ودعم الخدمات الصحية ٢- تحسين كفاءة إدارة النفايات ٣- النظر في تطوير الجانب الشرقي للتعامل مع تهالك البنية التحتية في ضوء زيادة السكان.
آسيا بيون بالهند ودافو بالفلبين	المدينة الثامنة في السكان بالهند، برغم ان البطالة ٣.٢٩%، والفقر ٢.٧٣% خامس أعلى ناتج محلي (جمالي بالهند) ينمو بنسبه ٨.٢٣% نمو السنوي ٢.٣% بطالة ٥.٥% نمو الناتج المحلي ٩.٤% الفقر ٤.٥%، ونسبة الإعالة ٣٥ معال لكل ١٠٠ شخص.	١- فرص العمل بتكنولوجيا المعلومات وتصنيع السيارات (قطب نمو قوى مضاد للنزوح إلى " مومباي" الأعلى سكان بالهند). ٢- جودة الخدمات التعليمية والصحية	١- قلة الإسكان منخفض التكاليف للمهاجرين والسكن بمناطق عشوائيه وزيادة طلب مهرة العمالة على الإسكان المتوسط والمرتفع ٢- ضعف وسائل النقل العام والاعتماد على ملكية السيارة ٣- نقص الخدمات التعليمية والصحية لاستيعاب السكان ٤- ضعف النقل العام وزيادة امتلاك السيارات الخاصه. ٥- زيادة استهلاك المياه والطاقة	١- تأهيل الاحياء الفقيرة ودعم اطعام الفقراء والعلاج بها ٢- الاستثمار في البنية التحتية لعلاج الازدحام (النقل السريع بالمترو) عدا الاحياء الفقيرة لخفض التكلفة مع مراقبة مناطق النمو للكثافات السكانية. ٣- برنامج إعادة توطين المهاجرين ودعم منح للتعليم العالي ودعم الخدمات الصحية ٤- توفير مصادر المياه والطاقة وتطوير مرافق دفن النفايات. ٥- تشجيع الاستثمار بالمشروعات الصغيرة لحد من البطالة
أفريقيا داكار بالسنگال	نسبة سكان الحضر ٩٦.٥%، معدل البطالة ١٦.٩%، ٣٨% من الأسر فقيرة.	تنوع فرص العمل لكافة مستويات العماله (تقليدية - ماهره)	١ توفير سكن منخفض التكلفة واحالة الفقراء للضواحي ٢- نقص الخدمات التعليمية والصحية مع ضعف البنية التحتية والطرق والمواصلات ٣- عجز في توفير المياه ٤- احتلال الباعة الجائلون الأماكن العامة، مما يؤثر على التنقل والبيئة المعيشية	١- قانون تخفيض الإيجار ٢٠١٤ ٢- تقديم منح بالجامعات وإعادة تأهيل الخدمات التعليمية (توفير الحليب والزيت المدرسي بالمدارس) ٣- إعادة تأهيل الخدمات الصحية وتحسين شبكات الطرق وزيادة خطوط المواصلات. ٤- إعادة صياغة الباعة الجائلين إلى مناطق مجهزة ٥- تحديد المواقع الملائمة للتنمية المستقبلية للمدن الجديدة

المصدر: (World Economic Forum، ٢٠١٧)

## وبينت التجارب السابقة الآليات المتبعة لدمج المهاجرين بالمناطق الجاذبة للهجرة كما يلي:

- ١- إنشاء مراكز تساعد في الحصول على وظائف والدعم التدريبي للعمالة غير المؤهلة، وتشجيع المستثمرين لخلق فرص عمل لمحدودي الدخل ومنخفضي المهارات من خلال المشروعات الصغيرة، لخفض البطالة.
- ٢- المفاضلة بين التوسع العمراني بمناطق جديدة لتوفير إسكان اجتماعي صحي ومزود بالمرافق ومنخفض التكلفة، واستكشاف السبل الإدارية لتخفيض أسعار الوحدات السكنية داخل المدينة المركزية، لإعادة توظيف المساحات الشاغرة بالمدينة للإسكان والحد من ظهور العشوائيات المصاحبة للهجرة غير المخططة.
- ٣- دراسة الاكتفاء من الخدمات بما يناسب عدد السكان وتوقعات الهجرة، من خلال إنشاء خدمات جديدة وتفعيل انظمه ذكية تسهل الوصول للخدمات (إطار برنامج التعليم المتنقل خارج المدرسة خلال الأنشطة الابتكارية والحرف اليدوية - توفر مراكز الرعاية الصحية المتنقلة لدعم التغذية ومراقبة نمو الأطفال وتوفير التطعيمات ومياه الشرب النظيفة والتوعية للتخلص من الامراض).
- ٤- توفير التمويل لمشروعات البنية التحتية (مرافق - نقل - تكنولوجيا المعلومات)، بالاستفادة من تجارب المدن التي طورت أنظمة ذكية غير مكلفة للنقل والوصول للخدمات وجعلتها في متناول الفئات الأكثر فقراً.
- ٥- نشر الوعي بالاستدامة من خلال توفير المياه والطاقة والتخلص الآمن من النفايات والحد من التلوث.
- ٦- دعم إنشاء ريادة الأعمال من خلال الدعم المالي والتدريب وتقليل الأعباء الإدارية والتنظيمية لبدء عمل تجاري من خلال بناء عمليات إدارية شفافة تنطبق بالتساوي على جميع الذين يستوفون المعايير.

## ٥. التجربة المصرية بالهجرة الداخلية

تمثل الهجرة والزيادة السكانية العنصران الأساسيان لنمو السكان وإعادة توزيعهم حسب النمو الطبيعي للسكان وعوامل الجذب والطرْد السكاني، وبالرغم من وجود المخططات للعديد من الأراضي المتاحة للتنمية ينتشر الاسكان العشوائي نتيجة للهجرة الداخلية والفوارق الإقليمية، مما يتطلب حصر اثار الهجرة الداخلية وتنظيم برامج عمل ومشروعات تساهم في تحسين جودة الحياة، من خلال توفير بيئة عمرانية صحية آمنة. والإمداد بالخدمات والبنية الأساسية وتنمية وتطوير الأراضي وتحسين الاستفادة منها (سيد، جيهان حسن؛ حافظ، هشام محمود؛ ٢٠١٨)، وعند النظر لمؤشرات الهجرة الداخلية بالتجربة المصرية بالفترة (١٩٧٦: ٢٠٠٦) نجد:

- ١- ثبات محافظة القاهرة (الأعلى في الجذب والطرْد السكاني) يليها محافظات الجيزة والقليوبية بالجذب السكاني.
- ٢- احتلت مدن القناة النسب الأعلى في نسب جذب المهاجرين، بسبب عودة السكان الأصليين بعد الاكتشافات البترولية وإنشاء المنطقة الحرة ببور سعيد.
- ٣- صنفت محافظات الدقهلية والشرقية والمنوفية ضمن المحافظات الطاردة للسكان.
- ٤- جميع محافظات الوجه القبلي طاردة للسكان ماعدا محافظة الجيزة (نظراً قربها من العاصمة الكبرى واختلاف ظروف التنمية الاقتصادية الصناعية بمحافظة الجيزة عن باقي محافظات الوجه القبلي).
- ٥- تضاءلت الهجرة بالمحافظات الحدودية (مطروح - الوادي الجديد - شمال وجنوب سيناء) سواء بالجذب أو الطرد السكاني حتى عام ١٩٩٦، ثم زادت نسبة المهاجرين للمحافظات الحدودية بالاعتماد على المشروعات والأنشطة الاقتصادية (السياحة - استصلاح الأراضي) لخلق فرص عمل كركيزة لتشجيع الهجرة. (مركز الدراسات السكانية، ٢٠٠٧)، (مركز الدراسات السكانية، ٢٠١٠).
- ٦- أسباب الهجرة عام ٢٠٠٦ كانت بسبب مراقبة الزوج يليها البحث عن عمل، في حين لم تعطي الهجرة بسبب التعليم أي دلالات معنوية.
- ٧- خصائص المهاجرين عام ٢٠٠٦، على المستوى التعليمي (٤٤% حاصلين على مؤهل متوسط أو فوق المتوسط)، على المستوى الاجتماعي (٦٩% متزوجون)، على مستوى فرص العمل (٨٥% يعملون باجر - ١٧% من الذكور يعملون بالصناعات التحويلية - ٢٦% من الإناث بنشاط التعليم)، وبذلك انعكس المستوى التعليمي للمهاجرين على نوعية الوظائف لهم حيث ارتفعت نسبة توظيفهم ككفنيين وكتبة وبمجال المبيعات وقلت نسبة توظيفهم بالأنشطة الاقتصادية مرتفعة الاجر. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠)

وبالبحث في التجربة المصرية عن سبب الخلل في توزيع السكان على المكان (النمو الطبيعي ام الهجرة الداخلية)، تبين ان في احصاء عام ١٩٧٦ زادت نسبة المهاجرين عن غير المهاجرين في الفئات العمرية (١٥: ٢٤، ٢٥: ٣٤) وجميعها سن البحث عن الدراسة أو العمل، اما في احصاء عام ١٩٨٦ و١٩٩٦ حدث استقرار بزيادة نسبة غير المهاجرين في نفس الفئات العمرية الخاصة بالدراسة والعمل.

وبذلك بدأ الخلل في توزيع السكان بسبب الهجرة عام ١٩٧٦، وبعدها بدأت الأمور في الاستقرار بزيادة غير المهاجرين بسبب ارتياح المهاجرين في محل الإقامة الجديد، حيث بينت المؤشرات الخاصة بمدى الإقامة للمهاجر ان الهجرة الداخلية بمصر هجره دائمة غير مؤقتة.

ومن مراجعة التعدادات الخاصة ب (١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦) نجد ان نسب المهاجرين الذين بلغت مدة اقامتهم حسب سنوات التعداد اقل من ٥ سنوات (١٨%، ١٦.٦%، ٢٠.٢%) على التوالي، بينما نسب المهاجرين اللذين بلغت مدة اقامتهم حسب سنوات التعداد من ٥: ٢٩ سنة (٥٤.٢%، ٦٢.٢%، ٦٥.٧%) على التوالي ونسب المهاجرين اللذين مدة اقامتهم اكثر من ٣٠ سنة حسب سنوات التعداد (٢٧.٨٧%، ٢١.٢%، ١٤%) على التوالي. (مركز الدراسات السكانية، ٢٠٠٧)

ويدرس البحث دراسة مقارنة بين تعدادات ٢٠٠٦، ٢٠١٦ لأسباب حركة هجرة السكان وتأثير ذلك على معدلات النمو الاقتصادي والبيئة العمرانية وتوافر الخدمات والطرق والبنية التحتية بمناطق الجذب والطرء.

## ٦. العوامل التنموية محل الدراسة

تم اختيار التحليل الاحصائي (Compare Means) باستخدام اختبار Paired -Samples T Test ببرنامج SPSS إصدار ٢٠، لمقارنة التغير في العوامل السكانية والعمرانية والاقتصادية والطرق والخدمات بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦) ومردود ذلك على حركة السكان بين المحافظات المختلفة، من خلال الدراسات التالية.

١- الدراسات السكانية وفيها تم دراسة: حركة السكان (جذب وطرد السكان وصافي الهجرة - جذب السكان من الخارج - المحتفظين بمحل الإقامة) وأسباب حركة السكان (العمل - الدراسة - الزواج - الطلاق أو الترحيل - مراقبة الزوج) - خصائص السكان (عدد السكان (ريف - حضر) - عدد المشغولين - الأمية - البطالة (ريف - حضر) - الحاصلين على مؤهل (متوسط - فوق المتوسط - جامعي - فوق الجامعي). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ) - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨) (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦)

٢- الدراسات العمرانية وفيها تم دراسة: الاتصال بالمرافق ( عدد الاسر القانطة بمساكن متصلة ( كهرباء - مياه - صرف صحي ) من الشبكة العامة - عدد المباني - عدد المباني غير المتصلة ( كهرباء - مياه - صرف صحي - غاز)) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ) - المياه المستخدمة ( المياه النقية - الاستفادة من مياه ( المصارف - الابار - إعادة تدوير مياه الصرف الصحي)) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨م) - الطاقة المستخدمة ( الطاقة الكهربائية (المولدة - المستهلكة) - الوقود المستهلك - استخراج البترول وقيمتها - استخراج ونتاج الغاز (طبيعي - سائل) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨هـ) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨هـ).

٣- الدراسات الاقتصادية وفيها تم دراسة: نوع العمالة (حكومي - عام - استثماري - خاص - تعاوني - جمعيات) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩م) - الأجور (بالصناعة - بالصحة) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٧م)؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧م) - بالقطاع الخاص بالتشييد والبناء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨م) - الأنشطة الاقتصادية ( الزمام الزراعي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨م) وأراضي الاستصلاح (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨م) - المساحة المحصولية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨م) - عمليات التشييد والبناء وقيمتها (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨م) - الإنتاج السمكي والمزارع السمكية) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٩) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩م).

٤- دراسة النقل واللوجستيات وفيها تم دراسة (اطوال الطرق - عدد المركبات المرخصة - حركة الطائرات و الركاب - عائدات قناة السويس- (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨) عدد ركاب الموانئ البحرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨) شحن وتفريغ البضائع بالنقل النهري (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٧).

٥- دراسة الخدمات وفيها تم دراسة الخدمات الصحية (عدد المستشفيات والاسره بها) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٧) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧) - الخدمات الثقافية (عدد المراكز الثقافية). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨) - الخدمات التعليمية (عدد المدارس والمعاهد الازهرية والفصول بها). (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨).

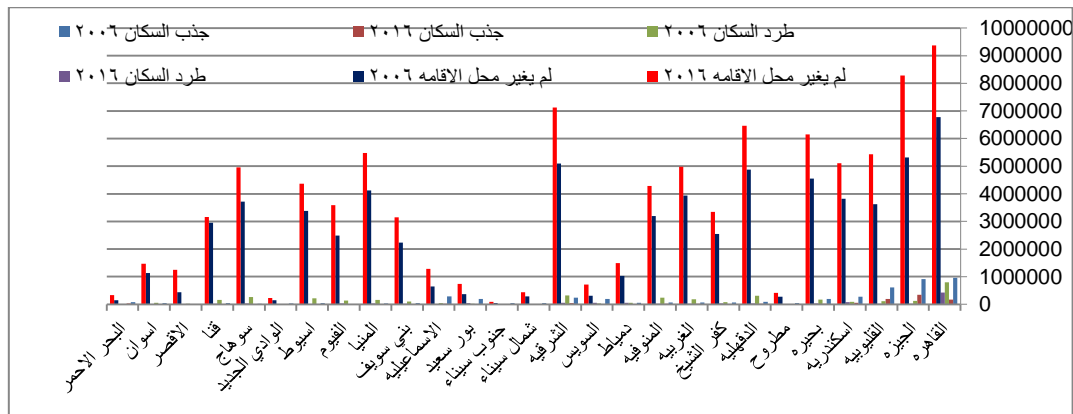
٦- الدراسات البيئية: مساحة المحميات الطبيعية - الغابات الشجرية التي تروى بمياه الصرف الصحي المعالج. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨).

#### ٧. استنباط التغير في العوامل التنموية

طبقاً لما تم مقارنته من متغيرات باستخدام التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، الإصدار ٢٠، من خلال تطبيق الاختبار التحليلي (Compare Means) لمقارنة نتائج العينة قبل وبعد في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦) طبقاً للتعدادات المعتمدة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، من خلال اختبار Paired - Samples T Test تبين ما يلي (راجع جدول (٢) التغير في المتوسطات الحسابية للعوامل قوية التأثير في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦): -

#### ٧.١ الدراسات السكانية

أ- حركة السكان: وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بنقص الهجرة الداخلية (نقص الجذب والطرْد السكاني وزيادة المحتفظين بمحل الإقامة)، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بصافي الهجرة وجذب السكان من الخارج أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح شكل (١) الهجرة الداخلية الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦).



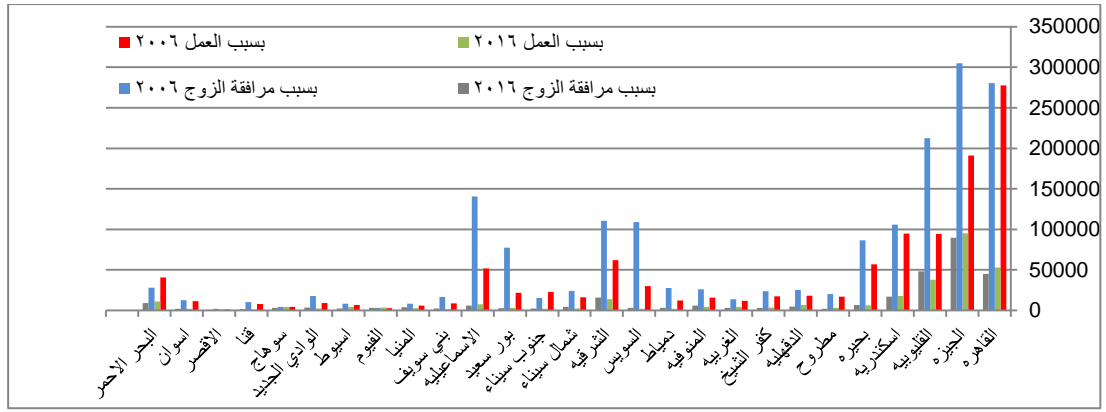
نقص الجذب السكاني وزيادة اللذين لم يغيروا محل الإقامة بجميع المحافظات، نقص الطرد السكاني بجميع المحافظات ماعدا محافظات السويس و بور سعيد

#### شكل (١) الهجرة الداخلية الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦)

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

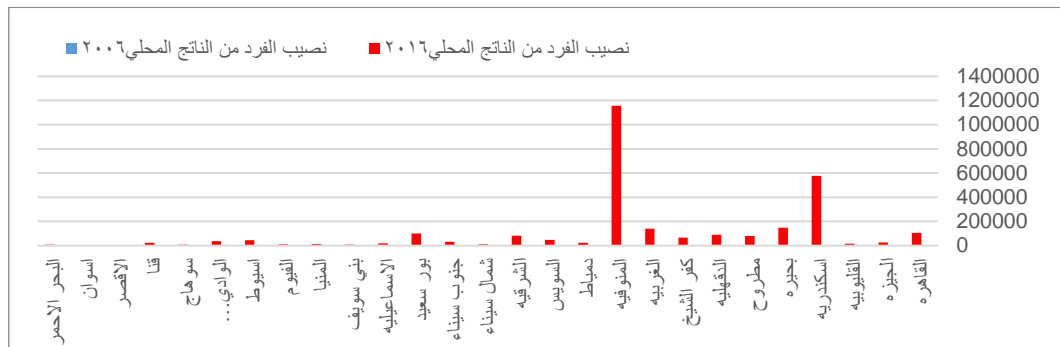
ب- أسباب حركة السكان: وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بنقص هجرة السكان بسبب العمل ومرافقة الزوج، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بالهجرة لأسباب الدراسة، أو الزواج، أو الطلاق أو الترميل أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح شكل (٢) أسباب الهجرة الداخلية الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفتره (٢٠٠٦: ٢٠١٦).



نقص جذب السكان بسبب العمل بجميع المحافظات ماعدا محافظات الفيوم وقنا -نقص جذب السكان بسبب مرافقة الزوج بجميع المحافظات ما عدا محافظة الفيوم

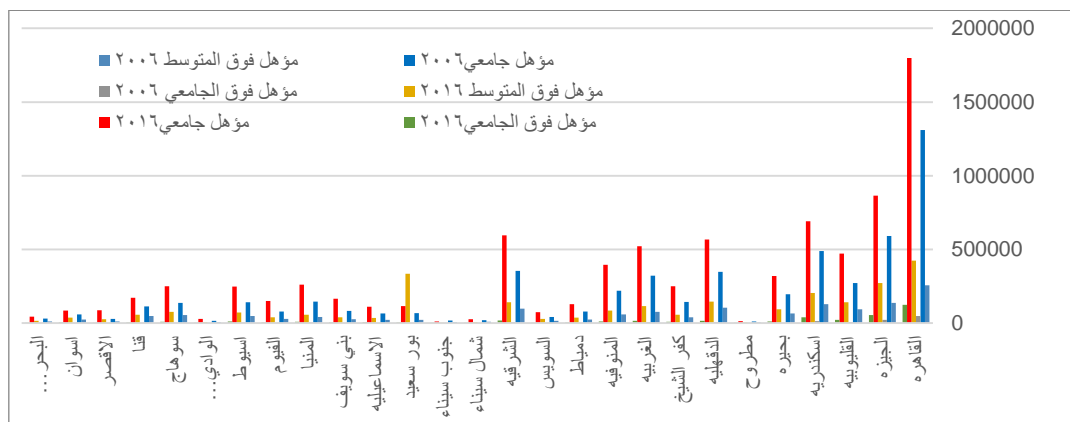
**شكل (٢) أسباب الهجرة الداخلية الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)**  
المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

ج- الخصائص العامة للسكان: وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بزيادة عدد سكان الحضر ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والبطالة (ريف وحضر) والحاصلون على مؤهل (فوق المتوسط - جامعي - فوق الجامعي)، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بعدد السكان الاجمالي وعدد سكان الريف وعدد المشتغلين وعدد الاميين وعدد الحاصلين على مؤهل متوسط أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال (٣) و (٤) و (٥) الخصائص السكانية الدالة معنوياً بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦).



زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بجميع المحافظات

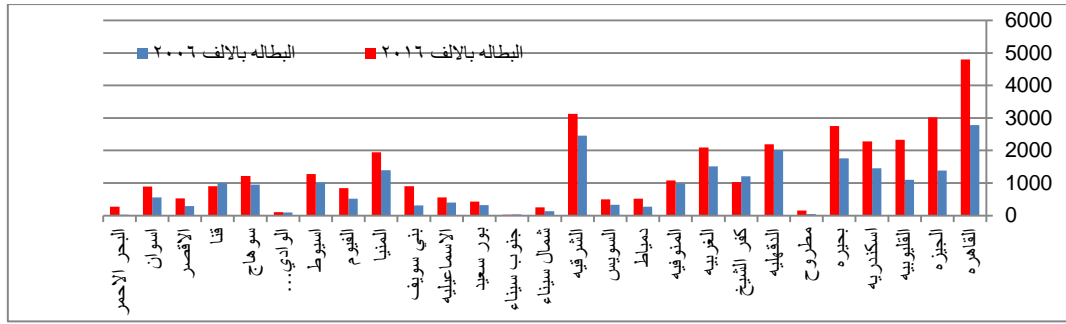
**شكل (٣) نصيب الفرد من الناتج المحلي بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)**  
المصدر: بتصرف الباحث (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨) (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦)



زيادة الحاصلين على مؤهلات دراسية (فوق المتوسط - جامعي - فوق الجامعي) بجميع المحافظات

**شكل (٤) المؤهلات الدراسية الدالة معنوياً للأفراد بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)**  
المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)



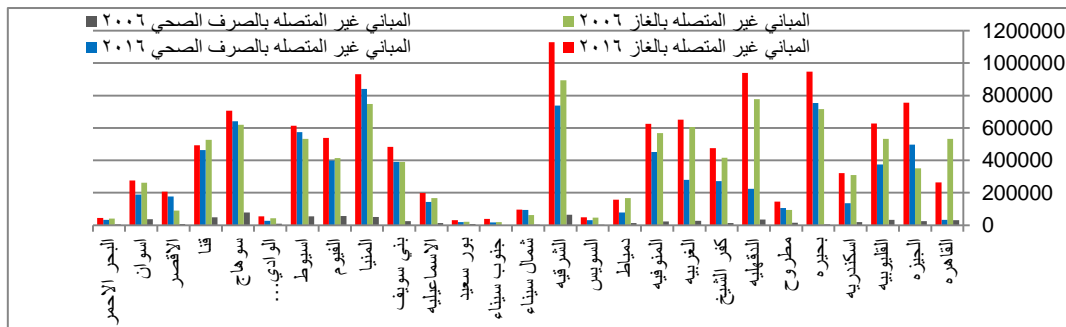


زيادة البطالة بجميع المحافظات ما عدا محافظة كفر الشيخ و جنوب سيناء وقنا

**شكل (٥) البطالة بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)**  
 المصدر: بتصريف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)  
 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

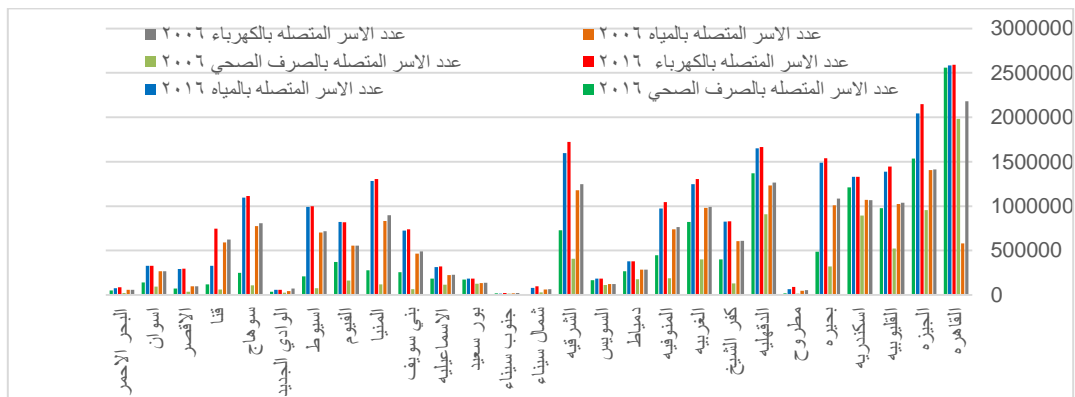
## ٢.٧ الدراسات العمرانية

أ- الاتصال بالمرافق: وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بزيادة عدد الاسر القاطنة بمساكن متصلة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي من الشبكة العامة، وزيادة عدد المباني غير المتصلة بالصرف الصحي والغاز، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بإجمالي عدد المباني واعداد المباني غير المتصلة بالكهرباء والمياه أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال ارقام (٦) و (٧) الاتصال بالمرافق من عدمه بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦).



زياده عدد المباني غير المتصلة بالصرف الصحي بالمحافظات، زيادة عدد المباني غير المتصلة بالغاز بجميع المحافظات ما عدا محافظة القاهرة و دمياط وقنا

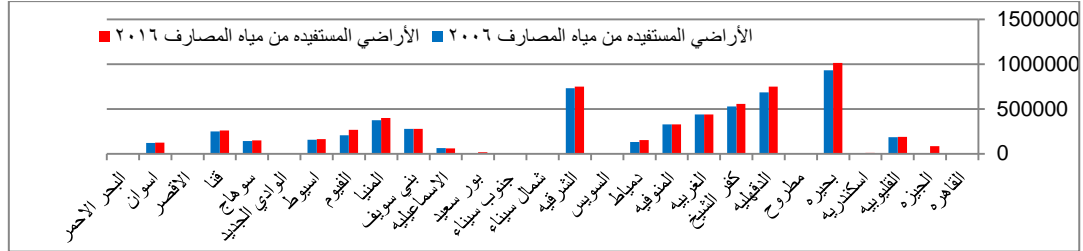
**شكل (٦) المباني غير المتصلة بالمرافق الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)**  
 المصدر: بتصريف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)  
 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)



زيادة عدد الاسر المتصلة بالكهرباء بجميع المحافظات ما عدا محافظة الوادي الجديد، زيادة عدد الاسر المتصلة بالمياه بجميع المحافظات ما عدا محافظة جنوب سيناء وقنا ، زيادة عدد الاسر المتصلة بالصرف الصحي بجميع المحافظات ما عدا محافظة شمال سيناء

**شكل (٧) عدد الاسر المتصلة بالمرافق الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)**  
 المصدر: بتصريف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨م)  
 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧ أ)

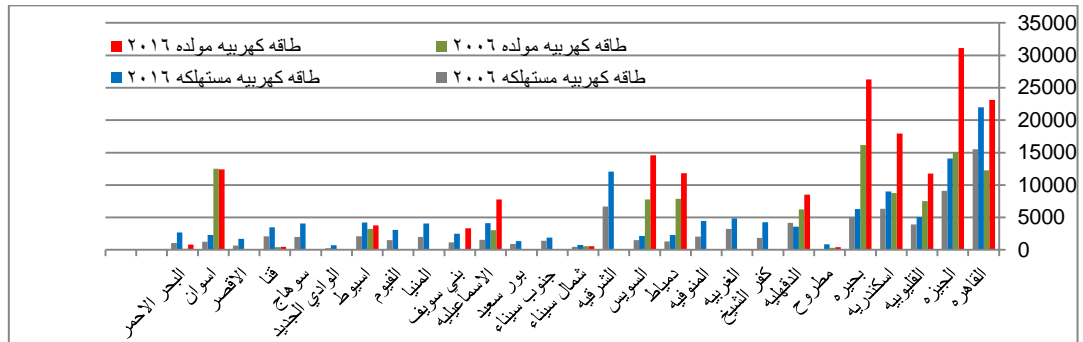
ب- المياه المستخدمة: وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بزيادة مساحات الأراضي المستفيدة من مياه المصارف، بينما لم تسجل معدلات انتاج المياه النقية ومساحات الأراضي المستفيدة من مياه الابرار وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، شكل (٨) مساحة الأراضي المستفيدة من مياه المصارف بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).



زيادة مساحة الاراضي المستفيدة من المصارف بجميع المحافظات ونقصها بمحافظة الاسماعيلية ولا يوجد اتصال بمحافظات القاهرة ومطروح والغربية والمنوفية وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر

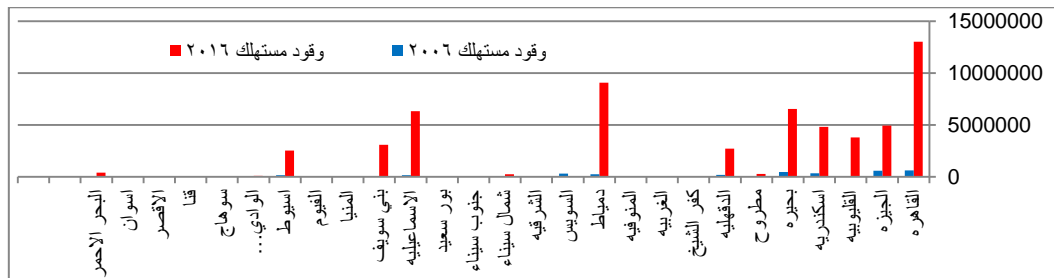
شكل (٨) مساحة الأراضي المستفيدة من مياه المصارف بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)  
المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨).

ج- الطاقة المستخدمة: وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بزيادة الطاقة الكهربائية المولدة وزيادة الطاقة الكهربائية المستهلكة وزيادة قيمة الوقود المستهلك، بينما لم تسجل المتغيرات الخاصة بكمية البترول المستخرج وقيمه واستخراج الغاز الطبيعي ونتاجه وإنتاج الغاز السائل أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال ارقام (٩) و (١٠) متغيرات توليد واستهلاك الطاقة الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦).



زيادة الطاقة الكهربائية المولدة بجميع المحافظات ونقصها بمحافظات شمال وجنوب سيناء، بورسعيد والوادي الجديد وقنا ولا يوجد محطات توليد بمحافظات كفر الشيخ والغربية والمنوفية والشرقية والمنيا وسوهاج والاقصر، زيادة الطاقة الكهربائية المستهلكة بجميع المحافظات ماعدا محافظة الدقهلية

شكل (٩) الطاقة الكهربائية المولدة والمستهلكة بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)  
المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨).

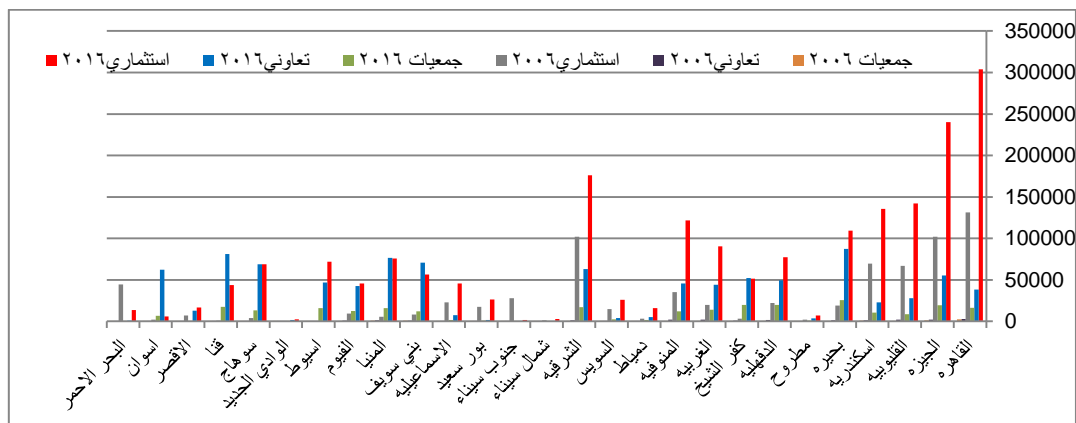


زيادة قيمة الوقود اجمع المحافظات ونقصها بالسويس وجنوب سيناء (لا يوجد محطات بكفر الشيخ والغربية والمنوفية والشرقية والمنيا وسوهاج والاقصر)

شكل (١٠) قيمة الوقود المستهلك بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)  
المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨).

## ٣.٧ الدراسات الاقتصادية

أ- نوع العمالة: وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بزيادة عدد العاملين بالقطاع الاستثماري وزيادة عدد العاملين بالقطاع التعاوني وقطاع الجمعيات الخيرية، بينما لم تسجل العوامل الخاصة بالعمالة بالقطاعات الحكومية والعامّة والخاصة أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح شكل (١١) العمالة بالقطاعات الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

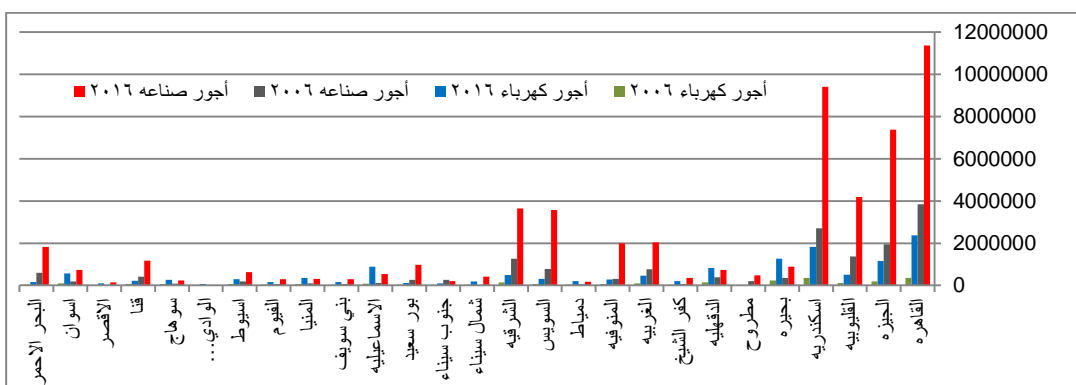


زيادة العمالة بالقطاع التعاوني بجميع المحافظات وزيادتها بالقطاع الاستثماري بجميع المحافظات ما عدا محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وزيادتها بقطاع الجمعيات الأهلية بجميع المحافظات ما عدا محافظة شمال سيناء

## شكل (١١) العمالة بالقطاعات الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)

المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨م)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩ب)

ب- الأجور بالقطاعات الاقتصادية: وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بزيادة الأجور بقطاعي الصناعة والكهرباء، بينما لم تسجل الأجور بالقطاع الصحي وقطاع التشييد والبناء أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح شكل (١٢) الأجور بالقطاعات الاقتصادية الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

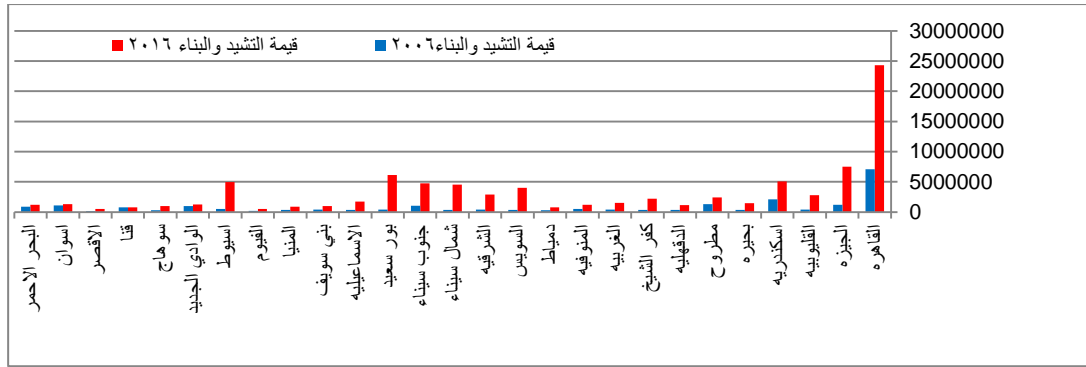


زيادة الأجور بالصناعة بجميع المحافظات ما عدا محافظة جنوب سيناء، زيادة الأجور بالكهرباء بجميع المحافظات

## شكل (١٢) الأجور بالقطاعات الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)

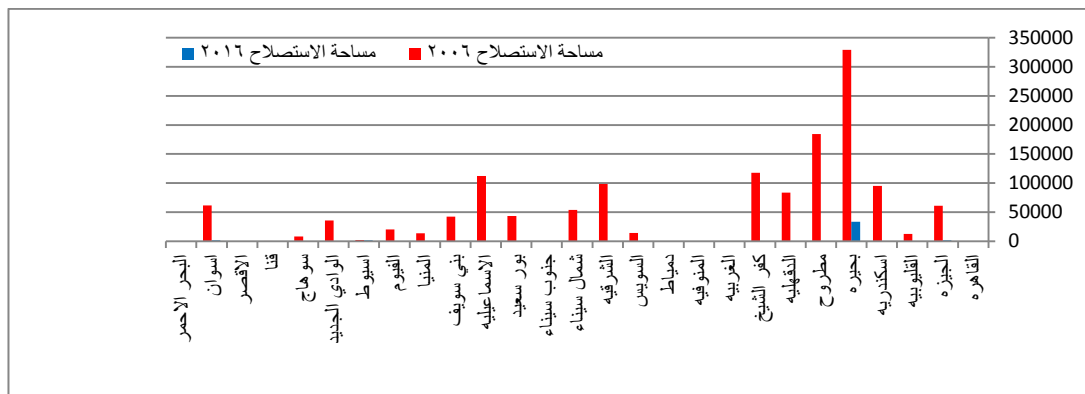
المصدر: بتصرف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨م)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧د) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨هـ)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨هـ)

ج- الأنشطة الاقتصادية: وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بنقص مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة وزيادة قيمة التشييد والبناء، بينما لم تسجل المتغيرات الخاصة بالمساحة المحصولية وعدد المذبوحات الحيوانية ومساحة المزارع السمكية والإنتاج السمكي والصناعي وعدد المنشآت الصناعية وعدد عمليات التشييد والبناء أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الأشكال ارقام (١٣) و (١٤) الأنشطة الاقتصادية الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).



- زيادة قيمة التشييد و البناء بجميع المحافظات ما عدا محافظة قنا

شكل (١٣) قيمة التشييد والبناء بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)  
المصدر: بتصريف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ ج)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ ج).

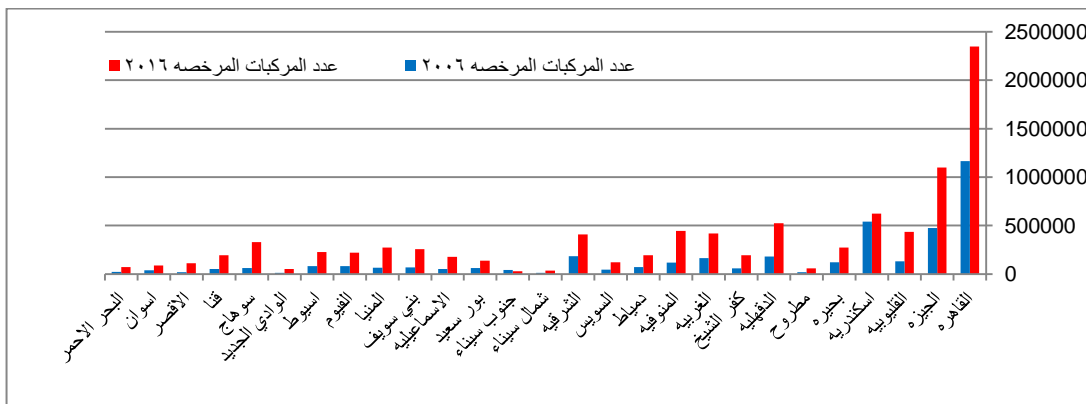


نقص أراضي الاستصلاح بجميع المحافظات ولا يوجد بمحافظة القاهرة والغربية والمنوفية ودمياط وجنوب سيناء و الأقصر والبحر الأحمر

شكل (١٤) مساحة استصلاح الاراضي بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)  
المصدر: بتصريف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ ب)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ ب)

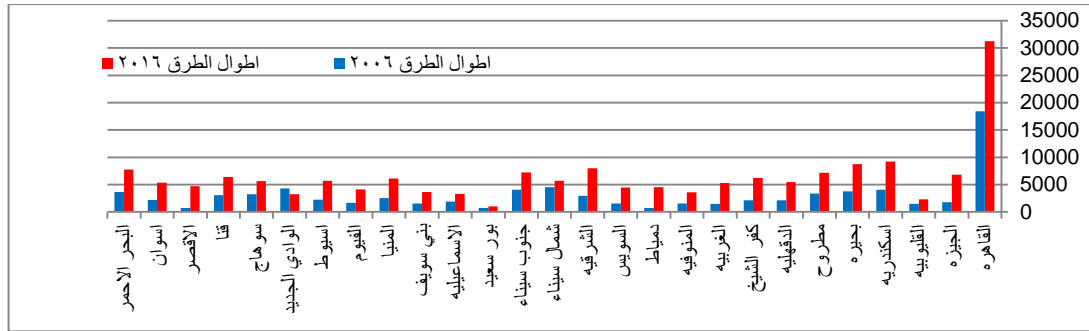
#### ٧.٤ دراسة النقل واللوجستيات

وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بزيادة اطوال الطرق وعدد المركبات المرخصة، بينما لم تسجل متغيرات النقل (النهرى - الجوى - البحرى) أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الاشكال ارقام (١٥) و(١٦) المتغيرات الدالة معنويًا بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).



زيادة عدد المركبات المرخصة بجميع المحافظات ما عدا محافظة جنوب سيناء

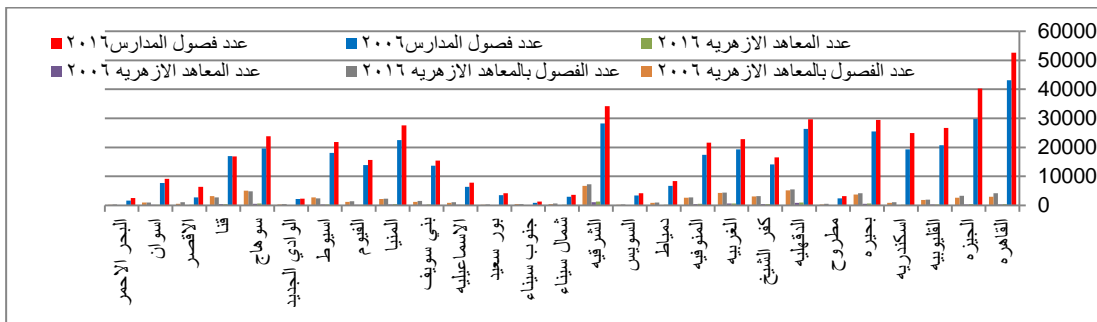
شكل (١٥) عدد المركبات المرخصة بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)  
المصدر: بتصريف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨ ل)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨ ل)



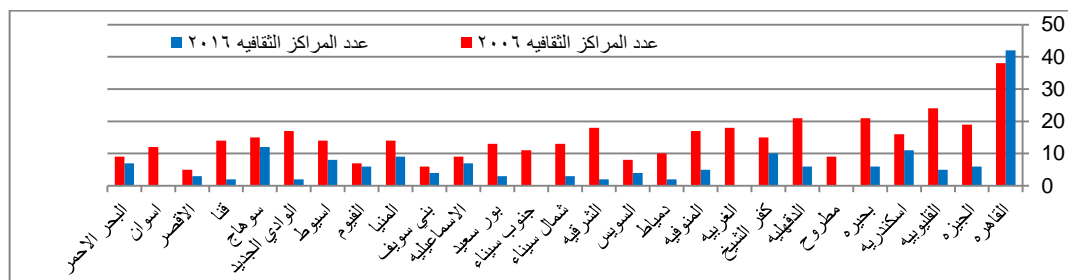
شكل (١٦) اطوال الطرق بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)  
المصدر: بتصريف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨)

### ٥.٧ دراسة الخدمات

وجود دلالة معنوية يمكن تعميمها على المجتمع بنسبة ٩٩% بنقص عدد المراكز الثقافية وزيادة عدد الفصول بالمدارس وزيادة عدد المعاهد والافصول الازهرية، بينما لم تسجل عدد المدارس والمستشفيات والأسرة بها أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، وتوضح الأشكال ارقام (١٧) و (١٨) المتغيرات الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦).



زيادة عدد الفصول بالمدارس بجميع المحافظات ما عدا محافظة قنا، زيادة عدد المعاهد الازهرية بجميع المحافظات، زيادة عدد الفصول بالمعاهد الازهرية بجميع المحافظات ما عدا محافظة اسيوط وسوهاج وقنا  
شكل (١٧) الخدمات التعليمية الدالة معنوياً بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)  
المصدر: بتصريف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨).



شكل (١٨) المراكز الثقافية بالمحافظات المصرية بالفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)  
المصدر: بتصريف الباحث (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٨)  
(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨).

لم تسجل العوامل البيئية أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار، ويوضح الجدول رقم (٢) التغير في المتوسطات الحسابية للعوامل قوية التأثير في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦).

جدول (٢) التغير في المتوسطات الحسابية للعوامل قوية التأثير في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).					
المتغيرات		السنة	المتوسط الحسابي	المتغيرات	
Pair 1	جذب السكان	٢٠٠٦	173555.8519	Pair 19	الاستفادة من المصارف
		٢٠١٦	40909.8519		
Pair 2	طرد السكان	٢٠٠٦	138716.2963	Pair 20	طاقة كهربائية مولده
		٢٠١٦	39829.1111		
Pair 3	لم يغير محل الإقامة	٢٠٠٦	2498563.4815	Pair 21	الكهرباء المستهلكة
		٢٠١٦	3469916.2963		
Pair 4	جذب بسبب العمل	٢٠٠٦	41028.9259	Pair 22	قيمة الوقود المستهلك
		٢٠١٦	10931.9259		
Pair 5	جذب بسبب المرافق	٢٠٠٦	63398.6296	Pair 23	مساحات الاستصلاح
		٢٠١٦	10786.5185		
Pair 6	عدد سكان الحضر	٢٠٠٦	1161886.1111	Pair 24	استثماري
		٢٠١٦	1483191.6296		
Pair 7	بطالة حضر	٢٠٠٦	476.2222	Pair 25	خاص
		٢٠١٦	699.0741		
Pair 8	بطالة ريف	٢٠٠٦	424.9259	Pair 26	تعاوني
		٢٠١٦	635.0000		
Pair 9	بطالة	٢٠٠٦	901.1481	Pair 27	جمعيات
		٢٠١٦	1334.0741		
Pair 10	مؤهل فوق المتوسط	٢٠٠٦	53857.9630	Pair 28	قيمة التشييد الفعلي
		٢٠١٦	94271.0370		
Pair 11	مؤهل جامعي	٢٠٠٦	198943.1111	Pair 29	الأجور الصناعية
		٢٠١٦	312434.4815		
Pair 12	مؤهل فوق الجامعي	٢٠٠٦	5195.1111	Pair 30	الأجور بالكهرباء
		٢٠١٦	14159.2222		
Pair 13	نصيب الفرد من الناتج المحلي	٢٠٠٦	872.4012	Pair 31	الطرق
		٢٠١٦	106227.6776		
Pair 14	الاسر المتصلة بالكهرباء	٢٠٠٦	635473.4444	Pair 32	عدد المركبات المرخصة
		٢٠١٦	866133.9259		
Pair 15	الاسر المتصلة بالمياه	٢٠٠٦	559285.9630	Pair 33	المراكز الثقافية
		٢٠١٦	827876.7037		
Pair 16	الاسر المتصلة بالصرف الصحي	٢٠٠٦	298398.8148	Pair 34	عدد الفصول بالمدارس
		٢٠١٦	486925.5185		
Pair 17	مباني غير متصله بالصرف الصحي	٢٠٠٦	295692.8519	Pair 46	عدد المعاهد الازهرية
		٢٠١٦	25809.0741		
Pair 18	مباني غير متصلة بالغاز	٢٠٠٦	437071.5185	Pair 47	عدد الفصول بالازهر
		٢٠١٦	368421.9630		

المصدر: بتصريف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي Compare Mean ببرنامج SPSS

#### ٨. ارتباط الهجرة الداخلية بالتغير في العوامل التنموية

باستخدام التحليل الإحصائي لدراسة الارتباط (Correlation) باستخدام برنامج SPSS، الإصدار ٢٠، لدراسة علاقات الارتباط بين كافة العوامل المتغيرة بالدراسات السكانية والعمرائية والاقتصادية ودراسة الطرق والخدمات وارتباطها بحركة السكان تبين ما يلي:-

- ١-ارتبط (التحرك بحثاً عن عمل – عدد سكان الحضر –البطالة - عدد العمالة الاستثمارية – معدلات الأجور بالكهرباء والصناعة – مستوى المؤهل الدراسي) بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، وبالرغم من ذلك زادت نسبة البطالة التي لم تتأثر ب:-
  - زيادة العمالة بالقطاعات الاستثمارية والتعاونية وقطاع الجمعيات الأهلية.
  - زيادة معدلات الأجور بالكهرباء.
  - زيادة مستوى التعليم (زيادة الحاصلين على مؤهل (فوق المتوسط – جامعي - فوق الجامعي).

وبالرغم من زيادة البطالة وارتباطها بحركة هجرة السكان، نقص التحرك بسبب العمل عام ٢٠١٦، مما دل على عدم تنوع فرص العمل بكافة المجالات ومناسبة جميع المهارات لتقليل البطالة (لم تسجل العوامل الخاصة بالعمالة بالقطاعات الحكومية والعامية والخاصة أي دلالة معنوية تحسب كتغير يؤخذ في الاعتبار).

٢- لم ترتبط اعداد البطالة بالريف بحركة هجرة السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، مما دل على ان الهجرة خاصه بالحضر وليست من الريف الى الحضر (زيادة عدد سكان الحضر والبطالة بالحضر وارتباطها بالهجرة الداخلية -عدم ارتباط البطالة بالريف بدافع الحركة - عدم وجود تغير ذات دلالة معنويه لزيادة عدد سكان الريف)

٣- مع نقص الهجرة الداخلية وزيادة اعداد المحتفظين بمحل الإقامة عام ٢٠١٦، لم ترتبط مؤشرات الهجرة بسبب مرافقه الزوج بأعداد الطرد السكاني عام ٢٠١٦.

٤- ارتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي عام ٢٠٠٦ بطرد السكان وعدم تغيير محل الإقامة، بينما لم يرتبط عام ٢٠١٦ ب حركة وثبات السكان، نتيجة لزيادته بكافة المحافظات وبالمقارنة بزيادة الانفاق (زيادة الانفاق الاستهلاكي للفرد والاسرة واختلافه باختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩ ج) أصبح غير مؤثره على حركة هجرة السكان

٥- ارتبط التحسن في البيئة العمرانية (قيمة عمليات التشييد والبناء - الاتصال بالمرافق) بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، مما دل ان زيادة قيمة التشييد والبناء ب ٩٦% تقريبا من المحافظات وزيادة الاسر المتصلة بالكهرباء من الشبكة العامة وزيادة عدد الاسر المتصلة بالمياه والصرف الصحي ب ٩٣% تقريبا من المحافظات دافع للاستقرار ونقص الهجرة الداخلية (اتصال بالمرافق مع عدم وجود نقص تكلفه للتشييد والبناء بمناطق دون الأخرى).

٦- أدى زيادة عدد المباني غير المتصلة بالصرف الصحي بجميع المحافظات والغاز ب ٨٩% تقريبا من المحافظات الى عدم ارتباطها بطرد السكان عام ٢٠١٦، مما دل على التوسع في انشاء مناطق سكنيه غير متصلة بالمرافق غير مؤثره على حركة هجرة السكان.

٧- ارتبطت متغيرات استهلاك الطاقة (الطاقة الكهربائية المستهلكة وقيمة الوقود المستهلك) بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، كما ارتبط متغير الطاقة الكهربائية المولدة بطرد السكان عام ٢٠١٦، وتبين من مراجعة المؤشرات ان المناطق الأقل طرد هي الأعلى في توليد الكهرباء.

٨- لم ترتبط زيادة المساحات المستفيدة من مياه المصارف بحركة هجرة السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، بينما اعطت ارتباط قوى باستقرار السكان فقط.

٩- عدم ارتباط مساحة أراضي الاستصلاح الزراعي بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، بسبب نقصها بجميع المحافظات (يعتبر مؤشر متغير سلبي التأثير).

١٠- ارتبطت زيادة عدد المركبات المرخصة بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، كما لم ترتبط زيادة اطوال الطرق بطرد السكان عام ٢٠١٦، مما دل على ان سهولة الوصول والربط بين المناطق ساهمت في الاستقرار، وان زيادة الهجرة عام ٢٠٠٦ لم يكن بسبب بعد المسافات، ولكن قلة الاتصال.

١١- ارتبطت زيادة عدد الفصول بالمدارس بالتعليم قبل الجامعي بحركة وثبات السكان في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، وتبين ارتباط اعداد المعاهد والفصول الأزهرية بطرد السكان عام ٢٠٠٦، وعدم ارتباطها بالجذب والطرود السكاني عام ٢٠١٦، وذلك لزيادتها بأغلب المحافظات، وارتباط الحركة عام ٢٠١٦ بعدد الفصول بالمدارس أكثر منها المعاهد الأزهرية.

١٢- لم يرتبط نقص المراكز الثقافية بطرد السكان عام ٢٠١٦، لنقصه ب ٩٢.٥% تقريبا من المحافظات (متغير سلبي التأثير).

**ومن خلال ما سبق تبين ان التغيرات الحادثة في خفض مؤشرات الهجرة الداخلية ترجع الى أسباب عمرانية وخدمية ولا ترجع الى اسباب اقتصاديه حيث انه: -**

١- لم يحدث تغير يعطي علاقة معنويه باياً من الأنشطة الاقتصادية سوى مساحات استصلاح الأراضي غير المرتبطة بحركة السكان وقيمة التشييد والبناء المرتفعة ب ٩٦% تقريبا من المحافظات).

٢- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بالمقارنة بزيادة الانفاق جعلها غير مؤثره على حركة وثبات السكان.

٣- زيادة البطالة بجميع المحافظات عام ٢٠١٦ كمرود لزيادة السكان بسبب التغير بالزيادة في سكان الحضر مع عدم الزيادة في الأنشطة الاقتصادية، وزيادة العمالة بأنشطة دون الأخرى.

٤- عدم ارتباط المتغيرات الخاصة بأعداد العمالة بالقطاع التعاوني وقطاع الجمعيات الأهلية بحركة السكان عام ٢٠١٦ بالمقارنة بعام ٢٠٠٦

٥- زاد التغير في المؤشرات العمرانية الخاصة بالمرافق وتوليد، واستهلاك الطاقة، والطرق والخدمات.

## ٩. تصنيف المحافظات في مؤشرات الحركة والعوامل التنموية

بتطبيق الاختبار التحليلي (Classify) لتصنيف المحافظات الى خمس مجموعات وبحث أسباب التباين بينها في العوامل التنموية ومقارنة النتائج بحركة السكان، ومنها الوقوف على أسباب الهجرة الداخلية التابعة للعوامل التنموية طبقا للفوارق بين المحافظات المختلفة.

### ٩.١ العوامل المؤثرة في التصنيف

#### أ - على مستوى مؤشرات الهجرة والاستقرار للسكان:

١- عدم تأثير مؤشرات الهجرة الداخلية في عدد ونسب المهاجرين في التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦. ٢- التأثير القوي للتباين بين المحافظات في عدد ونسب السكان المحتفظين بمحل الإقامة عام ٢٠١٦، مما يدل على وجود خلل في التوزيع السكاني بين المحافظات (بداي منذ عام ١٩٧٦ " نتيجة للهجرة الداخلية غير المخططة وبعدها بدأ الاستقرار، حيث بينت المؤشرات الخاصة بمدى الإقامة للمهاجر ان الهجرة الداخلية بمصر هجرة دائمة غير مؤقتة، وان الخلل في توزيع السكان على المكان غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخلية الحالية للفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، في ضوء خفض معدلات الهجرة وزيادة الاستقرار عام ٢٠١٦).

#### ب- على مستوى مؤشرات التنمية:

١- وجود فجوة بين المحافظات عام ٢٠٠٦ في عدد المركبات المرخصة (  $f = 379.411$  بالمقارنة بقيمة  $f = 186.945$  للعامل الذي يلبها قيمة  $f = 4.447$  لأقل عامل). ٢- وجود فروق قوية بين المحافظات عام ٢٠٠٦ في العوامل الخاصة ب (عدد الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي - عدد سكان الحضر - عدد الحاصلين على مؤهل جامعي - قيمة التشييد الفعلي) ٣- وجود فروق متوسطة بين المحافظات عام ٢٠٠٦ في العوامل الخاصة ب (البطالة بالحضر - عدد الاسر المتصلة بالكهرباء - عدد الفصول بالمدارس - اطوال الطرق - الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط) ٤- وجود فروق ضعيفة بين المحافظات عام ٢٠٠٦ في باقي العوامل. ٥- زيادة التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦ بالعوامل السابقة المؤثرة عام ٢٠٠٦ الخاصة ب (الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي - البطالة بالحضر). ٦- بالرغم من نقص اعداد الهجرة بسبب العمل ومرافقة الزوج عام ٢٠١٦ ب ٩٣% تقريبا من المحافظات، ظهر عاملي الجذب بسبب العمل ومرافقة الزوج كعاملين مؤثرين في التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦. ٧- نقص التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦ بالعوامل السابقة المؤثرة عام ٢٠٠٦ الخاصة ب (عدد المركبات المرخصة - عدد سكان الحضر - الحاصلين على مؤهل جامعي)، وأصبح التباين بالعوامل (قيمة التشييد الفعلي - الطاقة الكهربائية المستهلكة - عدد الاسر المتصلة بالكهرباء - عدد الفصول بالمدارس - اطوال الطرق - الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط) غير مؤثر عام ٢٠١٦. ومنها تبين ان التطور بالزيادة في بعض المتغيرات العمرانية والخدمية ساهم في تقليل التباين بين المحافظات وزيادة الاستقرار، في حين عدم التطور في المؤشرات الاقتصادية، أوجد تباين بين المحافظات في قرار الهجرة من عدمه بسبب العمل أو مرافقة الزوج، في ضوء زيادة البطالة. وذلك يؤكد ان خفض مؤشرات الهجرة الداخلية عام ٢٠١٦ راجع للمتغيرات العمرانية والخدمية وليست المتغيرات الاقتصادية، وتوضح الجداول التالية (٣) و (٤) و (٥) و (٦) قيم التباين بين العوامل التنموية وعدد ونسب حركة السكان وتصنيف المحافظات تبعا للتباين في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦).

جدول (٣) تأثير قيمة F كفروق بين العناصر التنموية في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)					
F 2016	F 2006	العنصر	F 2016	F 2006	العنصر
٢٩.٥١٨	٣٣.٠١٥	الأجور الصناعية	١٤٤.٧٤٦	٣٧٩.٤١١	عدد المركبات المرخصة
١٤٢.٥٠٧	٣٢.٣٦٦	الجذب بسبب العمل	٢٥٩.٥٠١	١٨٦.٩٤٥	الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي
٧.٨٢٧	٣٠.٨٣٩	البطالة بالريف	٩٦.٤٣٩	١٨٤.٠٣٣	عدد سكان الحضر
١٢.٥٣٠	٣٠.١١٦	الأجور بالكهرباء	٦٩.٨٧٢	١١٦.١٧١	الحاصلين على مؤهل جامعي
١٧.٩٦٠	٢٣.٣٨٥	العمالة بالجمعيات الخيرية	٤٥.٣٩٠	١٠٠.٥٠١	قيمة التشييد الفعلي
٩.٧٧٥	١٩.٤٣١	عدد المعاهد الأزهرية	٣٤.٥٨٥	٩٤.٠٨٨	الطاقة الكهربائية المستهلكة
١٣.٧٩٢	١٦.٨٣٩	عدد الفصول بالمعاهد الأزهرية	٩٢.٨٧٤	٨٤.٧٣٥	البطالة بالحضر
٣٤.٦٤٣	١٣.١٠٥	عدد المراكز الثقافية	٣٣.٥٤٥	٨٢.٣٢٨	عدد الاسر المتصلة بالكهرباء
٥.٦٤٦	١٢.٤٩٣	قيمة الوقود المستهلك	٣٨.٦٢٩	٨١.٧٣٩	عدد الفصول بالمدارس
٣٩.٩٩٢	١١.٣٣٦	العمالة الاستثمارية	٤٢.٤٩٣	٧٨.٩١٥	اطوال الطرق
٦.٨٠٦	٨.٧١٤	العمالة التعاونية	٩.٦١٤	٧٤.٩١٢	الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط

المصدر: بتصريف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي classify ببرنامج SPSS



جدول (٣) تأثير قيمة F كفروق بين العناصر التنموية في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)					
٧٥.٤٨٣	٦.٩٢٨	الاجذب بسبب مرافقة الزوج	٢٩.٣٥٩	٥٥.١٨٧	الاسر المتصلة بالصراف الصحي
٠.٩٠٠	٦.٠٩٨	نصيب الفرد من الناتج المحلي	١٣.٣٧١	٥٠.٦٣٦	مباني غير متصلة بالغاز
٨.٠٨٣	٤.٦٠٥	مباني غير متصلة بالصراف	٢٥.٤١٧	٥٠.٤٨١	عدد الاسر المتصلة بالمياه
٦.٣٥٩	٤.٤٤٧	الطاقة الكهربائية المولدة	٢٤.٠٨٠	٤٢.٠٥٦	البطالة
			٦.٧٦١	٤٠.٤٤٦	الأراضي المستفيدة من المصارف

المصدر: بتصريف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي classify ببرنامج SPSS

جدول (٤) تأثير قيمة F كفروق بين اعدد ونسب حركة السكان في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)					
الحركة بناء على اعداد المهاجرين كنسبه من عدد السكان			الحركة بناء على عدد السكان		
F 2016	F 2006	العنصر	F 2016	F 2006	العنصر
٢٠٧١.٥٩٥	١٧٩.٩٣٨	عدم تغيير محل الإقامة	١٩٢.٩٢٤	٢٢٠.٧٢٩	عدم تغيير محل الإقامة
٤٩.٨٠٤	١٣٢.٢٠٩	اجذب السكان	١٣.٧٥٩	٦.٣٠٧	اجذب السكان
٣٥.٤٣٣	٤.٨٤٣	طرد السكان	٤.٦٨٧	٥٣.٩١٨	طرد السكان

المصدر: بتصريف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي classify ببرنامج SPSS

### ٢.٩ تصنيف المحافظات في الهجرة الداخلية تبعاً للعوامل التنموية

تصنيف المحافظات الى خمس مجموعات فيما يخص الحركة كعدد ونسبة لإجمالي السكان وفيما يخص العوامل التنموية المتباينة بين المحافظات تبعاً لقيمة التباين (F) الموضحة بالجدول السابقة ارقام (٣) و (٤) وتوضح الجداول (٥) و (٦) تصنيف المحافظات تبعاً للتباين في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦).

جدول (٥) تصنيف المحافظات المصرية طبقاً لعدد ونسب حركة السكان والعوامل التنموية عام ٢٠٠٦						
الخصائص	العوامل التنموية	الخصائص	الحركة % السكان	الخصائص	الحركة كعدد	
الأعلى في جميع العوامل المؤثرة	القاهرة	رقم ٣ في الاحتفاظ بمحل الإقامة واجذب السكان	القاهرة، شمال سيناء، الوادي الجديد	الأعلى في الاحتفاظ بمحل الإقامة وطرد السكان	القاهرة	١
رقم ٣ فصول المدارس وسالب بالطرق ورقم ٢ في باقي العوامل	الجيزة الاسكندرية	رقم ٢ في الاحتفاظ بمحل الإقامة و ٤ في اجذب السكان	الجيزة، القليوبية، الاسكندرية، مطروح	رقم ٢ في الاحتفاظ بمحل الإقامة وطرد السكان	الجيزة، البحيرة، الدقهلية، الشرقية	٢
رقم ٤ في عدد فصول المدارس والاسر المتصلة بالكهرباء وسالب في باقي العوامل	الغربية، القليوبية المنوفية، كفر الشيخ، المنيا، بني سويف، الفيوم، أسيوط، قنا، سوهاج	رقم ٤ في الاحتفاظ بمحل الإقامة والأعلى في اجذب السكان	بور سعيد، الإسماعيلية، البحر الاحمر	الأقل في الاحتفاظ بمحل الإقامة ورقم ٣ في طرد السكان	مطروح، دمياط، السويس، شمال وجنوب سيناء، بور سعيد الإسماعيلية، الوادي الجديد، الأقصر، اسوان، البحر الاحمر	٣
اشاره ساليه في جميع العوامل	دمياط، مطروح الإسماعيلية السويس الأقصر، اسوان شمال وجنوب سيناء، الوادي الجديد البحر الأحمر بورسعيد	الأقل في الاحتفاظ بمحل الإقامة رقم ٢ في اجذب السكان	جنوب سيناء	رقم ٣ في الاحتفاظ بمحل الإقامة و ٤ في طرد السكان	القليوبية، الإسكندرية، الغربية، المنوفية، المنيا، أسيوط، سوهاج	٤
الثالثة في اطوال الطرق وعدد فصول المدارس و مستوى المؤهل الدراسي و الكهرباء المستهلكة وعدد المركبات والاسر المتصلة بالكهرباء وبطالة الحضر - سالب في قيمة التشييد والبناء	البحيرة الدقهلية الشرقية	الأعلى في الاحتفاظ بمكان الإقامة الأقل في اجذب السكاني	البحيرة الدقهلية - كفر الشيخ - الغربية - المنوفية - دمياط - الشرقية - بني سويف - المنيا - الفيوم - أسيوط - سوهاج - قنا - الأقصر - اسوان	الرابع في الاحتفاظ بمحل الإقامة الأقل في طرد للسكان	كفر الشيخ - بني سويف - الفيوم - قنا	٥

المصدر: بتصريف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي classify ببرنامج SPSS

جدول (٦) تصنيف المحافظات المصرية طبقاً لعدد ونسب حركة السكان والعوامل التنموية عام ٢٠١٦						
الخصائص	العوامل التنموية	الخصائص	الحركة (% من السكان)	الخصائص	الحركة كعدد	
رقم ٢ في الجذب للعمل ومرافقة الزوج والاعلى بباقي العوامل	القاهرة	رقم ٣ في الاحتفاظ بمحل الإقامة	الغربية	الأعلى في الاحتفاظ بمحل الإقامة	القاهرة - الجيزة	١
الأعلى في الجذب بسبب العمل ومرافقة الزوج ورقم ٢ في باقي العوامل المؤثرة	الجيزة	الأقل في الاحتفاظ بمحل الإقامة	القاهرة، الجيزة، القليوبية مطروح، دمياط، السويس، شمال وجنوب سيناء، بور سعيد، المنيا الإسماعيلية، بني سويف، الفيوم، الوادي الجديد، سوهاج، قنا، الأقصر، اسوان، البحر الأحمر	رقم ٣ في الاحتفاظ بمحل الإقامة	القليوبية - الاسكندرية - الغربية - المنوفية - المنيا - أسيوط - سوهاج -	٢
سالب بجميع العوامل	شمال وجنوب سيناء، اسوان مطروح الأقصر الوادي الجديد البحر الأحمر بور سعيد السويس الإسماعيلية دمياط الفيوم بني سويف	رقم ٤ في الاحتفاظ بمحل الإقامة	الدقهلية - كفر الشيخ - الشرقية - أسيوط	رقم ٤ في الاحتفاظ بمحل الإقامة	كفر الشيخ - بني سويف - الفيوم - قنا	٣
رقم ٣ في جميع العوامل المؤثرة	القليوبية الاسكندرية	الأعلى في الاحتفاظ بمحل الإقامة	المنوفية	الأقل في الاحتفاظ بمحل الإقامة	مطروح، دمياط، السويس - شمال وجنوب سيناء، بور سعيد، الإسماعيلية، الوادي الجديد، الأقصر اسوان، البحر الأحمر	٤
سالب في جميع العوامل ما عدا الحاصلين على مؤهل جامعي	المنوفية، الغربية سوهاج أسيوط كفر الشيخ المنيا قنا الدقهلية، البحيرة، الشرقية	الثاني في الاحتفاظ بمحل الإقامة	الإسكندرية - البحيرة	الثاني في الاحتفاظ بمحل الإقامة	البحيرة الدقهلية - الشرقية -	٥

المصدر: بتصريف الباحث باستخدام التحليل الاحصائي برنامج SPSS

بينت المؤشرات الخلل في توزيع السكان والفوارق التنموية الكبيرة بين المحافظات، فمن خلال التصنيف تبين الاختلاف بين التصنيف بالاعتماد على عدد السكان المحتفظين بمحل الإقامة بالمحافظات عن التصنيف من خلال نسب السكان المحتفظين بمحل الإقامة لإجمالي عدد السكان كما يلي: -

- ١- احتلال القاهرة المجموعة الأولى منفردة في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦) في عوامل التنمية، لاستحواذها على المركز الأعلى بجميع العوامل (مع تراجعها بالمركز الثاني فقط في أسباب الجذب (العمل - مرافقة الزوج) عام ٢٠١٦ لصالح محافظة الجيزة)، كما صنفت محافظة القاهرة بالمركز الأول في عدد المحتفظين بمحل الإقامة في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، وبالرغم من ذلك تم تصنيفها بالمركز الثالث في نسب المحتفظين بمحل الإقامة عام ٢٠٠٦ و ضمن اقل المحافظات في نسب المحتفظين بمحل الإقامة بالنسبة لإجمالي السكان عام ٢٠١٦.
- ٢- تفوق محافظة الجيزة على محافظة الإسكندرية عام ٢٠١٦ بسبب تصنيفها بالمركز الأول في جذب السكان للعمل ومرافقة الزوج عام ٢٠١٦، وقابل ذلك انضمامها لمحافظة القاهرة بالمركز الأول في عدد المحتفظين بمحل الإقامة عام ٢٠١٦، وبالرغم من ذلك تراجع تصنيفها من المركز الثاني الى المركز الأخير في نسب المحتفظين بمحل الإقامة بالنسبة لإجمالي السكان عام ٢٠١٦.
- ٣- لم يساهم تقليل التباين بين المحافظات في المتغير الخاص بأطوال الطرق عام ٢٠١٦ في تحسين وضع محافظة الاسكندرية (سالب فقط بأطوال الطرق المؤثر عام ٢٠٠٦)، المركز الثالث في عوامل التنمية وعدد المحتفظين بمحل الإقامة عام ٢٠١٦، (الاسكندرية الثاني في نسب المحتفظين بمحل الإقامة).

٤- ساهم تقليل التباين بين المحافظات بالمتغيرات الخاصة ب ( عدد المركبات المرخصة - عدد سكان الحضر -الحاصلين على مؤهل جامعي - قيمة التشييد الفعلي- الطاقة الكهربائية المستهلكة )، في تحسين وضع العوامل التنموية بمحافظة القليوبية ( الرابعة في الاسر المتصلة بالكهرباء وعدد الفصول بالمدارس وسالب في باقي العوامل عام ٢٠٠٦ ) وأصبحت الثالثة في جميع العوامل المؤثرة بالتشابه مع محافظة الاسكندرية بعد القاهرة والجيزة مباشرة، وبالرغم من ذلك، ثبت وضعها في عدد المحتفظين بمحل الإقامة و تراجعت الى الأقل في نسب المحتفظين بمحل الإقامة من اجمالي عدد السكان عام ٢٠١٦.

٥- ساهم تقليل التباين بين المحافظات بالمتغيرات الخاصة ب ( عدد الاسر المتصلة بالكهرباء وعدد الفصول بالمدارس) في تراجع وضع محافظات بني سويف والفيوم (سالبه في جميع العوامل المؤثرة عام ٢٠١٦)، ووضع محافظات كفر الشيخ- الغربية- المنيا- أسيوط- قنا- سوهاج (سالبه في جميع العوامل المؤثرة عام ما عدا عدد الحاصلين على مؤهل جامعي عام ٢٠١٦ (انخفاض التباين به عام ٢٠١٦ )، مما أدى الى تراجعهم من المركز الأعلى الى المراكز الأقل في نسب المحتفظين بمحل الإقامة، بينما لم يؤثر ذلك على ترتيبهم في عدد المحتفظين بمحل الإقامة.

٦- بالرغم من تراجع محافظة المنوفية في العوامل التنموية على محافظة المنوفية (سالب في جميع العوامل ما عدا الحاصلين على مؤهل جامعي)، مازالت بالمركز الأعلى في نسب الاحتفاظ بمحل الإقامة وبالمركز الثالث في عدد الاحتفاظ بمحل الإقامة عام ٢٠١٦)

٧- كما ساهم تقليل التباين بين المحافظات بالمتغيرات الخاصة ب (اطوال الطرق و عدد الفصول بالمدارس وعدد الحاصلين على مؤهل ( فوق المتوسط - جامعي ) وكمية الكهرباء المستهلكة وعدد المركبات والاسر المتصلة بالكهرباء مع زيادة التباين ببطالة الحضر، في تراجع وضع محافظات البحيرة الدقهلية الشرقية (أصبحت سالب في جميع العوامل ما عدا عدد الحاصلين على مؤهل جامعي)، مما أدى الى تراجع وضع محافظتي الدقهلية والشرقية من الأعلى الى الرابع في نسب الاحتفاظ بمحل الإقامة، وتراجع محافظة البحيرة من الأعلى الى الثاني في نسب الاحتفاظ بمحل الإقامة، بينما لم يؤثر ذلك على عدد المحتفظين بمحل الإقامة بالمحافظات الثلاثة ( الثاني في الفترة ٢٠٠٦ : ٢٠١٦).

٨- لم يؤثر تغير التباين بالعوامل التنموية بين المحافظات عام ٢٠١٦ في تحسن الأوضاع بمحافظات دمياط - الاسماعيلية - بور سعيد - السويس - مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء - الوادي الجديد - الأقصر - اسوان - البحر الأحمر، (سالبه في كافة العوامل التنموية - الأقل في عدد المحتفظين بمحل الإقامة في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦))، ومن ثم أصبحوا الأقل في نسب المحتفظين بمحل الإقامة عام ٢٠١٦.

*ومنها تبين ارتباط حركة وثبات السكان بالتباين بين المحافظات في العوامل التنموية، وان الخلل في توزيع السكان على المكان غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخلية الحالية للفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)، نتيجة لوجود خلل في توزيع السكان في ضوء خفض معدلات الهجرة وزيادة الاستقرار، نتيجة للتباين بين وضع المحافظات في اعداد المهاجرين ونسبتهم من عدد السكان الإجمالي.*

وظهر ذلك بوضوح في مؤشرات المحافظات الكبرى القاهرة - الجيزة - الشرقية - الدقهلية (الأعلى في عدد المحتفظين بمحل الإقامة والأقل في نسب المحتفظين بمحل الإقامة، في حين كانت محافظة المنوفية الثالثة في عدد المحتفظين بمحل الإقامة والأعلى في نسب المحتفظين بمحل الإقامة).

بينما لم يؤثر ذلك على وضع المحافظات الأقل في عدد السكان مطروح - دمياط - السويس - شمال سيناء - جنوب سيناء - بور سعيد - الاسماعيلية - الوادي الجديد - الأقصر - اسوان - البحر الأحمر. (الأقل في عدد ونسب المحتفظين بمحل الإقامة).

*ومنها تبين ان الهجرة الداخلية أحدثت خلل منذ تعداد عام ١٩٧٦ ومع تطور النمو السكاني بمناطق الخلل تفاقم الامر، وهو ما يتطلب دراسة خطط وقرارات اداريه لإصلاحه طبقا لتكاتف كافة العوامل التنموية لا العمرانية والخدمية فقط.*

## ١٠. مناقشات البحث

قدّم البحث دراسة تحليلية استكشافية لتتبع أثر التباين بين المحافظات المصرية في العوامل التنموية على مؤشرات الهجرة الداخلية، وذلك للوقوف على أسباب الخلل في التوزيع السكاني بين المحافظات بمصر، والذي بدأ عام ١٩٧٦ بسبب الهجرة الداخلية، حيث بينت المؤشرات الخاصة بمدة الإقامة للمهاجر ان الهجرة الداخلية بمصر هجره دائمه غير مؤقتة.

وعند مراجعة التغير في مؤشرات الهجرة الداخلية وتطور العوامل التنموية في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، تبين نقص المؤشرات الخاصة بالهجرة الداخلية وزيادة الاستقرار، والتي أدت الى نقص هجرة السكان لأسباب البحث عن فرص العمل وتبعها مرافقة الزوج، وذلك بالرغم من زيادة البطالة. وبمراجعة الخصائص السكانية تبين زيادة (عدد سكان الحضر- نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي - الحاصلين على مؤهلات (فوق المتوسط والجامعي وفوق الجامعي)- عدد العاملين بالقطاعات الاستثمارية والتعاونية والجمعيات الخيرية - الأجور بقطاعي الصناعة والكهرباء).

وتزامن ذلك مع زيادة المؤشرات العمرانية الخاصة بالاتصال بالمرافق ومساحات الاراضي المستفيدة من مياه المصارف وتوليد واستهلاك الطاقة، ومؤشرات النقل الخاصة بزيادة اطوال الطرق وعدد المركبات المرخصة، ومؤشرات الخدمات الخاصة بزيادة الخدمات التعليمية ونقص الخدمات الثقافية. بينما لم تسجل المؤشرات الاقتصادية تغيرات إيجابية، حيث نقصت مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة و زادت قيمة التشييد والبناء، ولم تعطى باقي الأنشطة الاقتصادية اى تغيرات ذات دلالة معنويه تؤخذ في الاعتبار.

وبمراجعة ارتباط التطور في العوامل التنموية بحركة السكان في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦) تبين ان الهجرة الداخلية خاصه بالحضر وليست من الريف الى الحضر (زيادة عدد سكان الحضر والبطالة بالحضر وارتباطها بالهجرة الداخلية -عدم ارتباط البطالة بالريف بدافع الحركة - عدم وجود تغير ذات دلالة معنويه لزيادة عدد سكان الريف)، كما تبين ارتباط النقص في الهجرة الداخلية عام ٢٠١٦ بالتحسن في البيئة العمرانية الخاصة بالاتصال بالمرافق وتوليد الطاقة والزيادة في الخدمات التعليمية وزيادة اطوال الطرق وعدد المركبات المرخصة ، مما دل ان زيادة الهجرة عام ٢٠٠٦ لم يكن بسبب بعد المسافات ولكن قلة الاتصال.

ومن خلال ما سبق تبين ان التغيرات الحادثة في زيادة الاستقرار ونقص مؤشرات الهجرة الداخلية ترجع الى اسباب عمرانية وخدمية لا اسباب اقتصادية (عدم الزيادة في مساحات الأنشطة الاقتصادية ترتب عليه زيادة البطالة التي لم تتأثر بزيادة العمالة الاستثمارية وزيادة معدلات الأجور بالكهرباء والصناعة وزيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي).

ومع دراسة العوامل المؤثرة في التباين بين المحافظات في حركة وثبات السكان تبين ان الخلل في توزيع السكان على المكان غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخلية الحالية للفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦)، في ضوء خفض معدلات الهجرة وزيادة الاستقرار عام ٢٠١٦، وانما يادئ منذ عام ١٩٧٦، وبين التصنيف التباين بين المحافظات في عدد ونسب السكان المحفظين بمحل الإقامة عام ٢٠١٦ .

ومع استكشاف اسباب التباين بين المحافظات بالعوامل التنموية في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٦) تبين:

- ١- تطور العوامل العمرانية عام ٢٠١٦ حيث أصبح التباين بين المحافظات غير مؤثر بالعوامل الخاصة ب (قيمة التشييد الفعلي - الطاقة الكهربائية المستهلكة - عدد الاسر المتصلة بالكهرباء)
- ٢- زيادة الاتصال وتطور عوامل النقل عام ٢٠١٦ حيث نقص التباين بين المحافظات بعامل عدد المركبات المرخصة، وأصبح التباين غير مؤثر بعامل اطوال الطرق
- ٣- زيادة مستوى التعليم والتحضر حيث نقص التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦ ب (عدد سكان الحضر - الحاصلين على مؤهل جامعي)، وأصبح التباين غير مؤثر بعامل (عدد الفصول بالمدارس - الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط).

الا ان زيادة نسبة التباين بين المحافظات فيما يخص (الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي - البطالة بالحضر) ما زال مؤثر، وبالرغم من نقص اعداد الهجرة بسبب العمل ومرافقة الزوج عام ٢٠١٦ ب ٩٣% تقريبا من المحافظات، ظهر عاملي الجذب بسبب العمل ومرافقة الزوج كعاملين مؤثرين في التباين بين المحافظات عام ٢٠١٦، وبالنظر لهذه العوامل المؤثرة عام ٢٠١٦ يتبين لنا:-

- ١- زيادة الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي بجميع المحافظات
  - ٢- زيادة البطالة بجميع المحافظات ما عدا محافظة كفر الشيخ وجنوب سيناء وقنا.
  - ٣- نقص جذب السكان للعمل بجميع المحافظات ما عدا محافظتي الفيوم وقنا
  - ٤- نقص جذب السكان لمرافقة الزوج بجميع المحافظات ما عدا محافظة الفيوم
- وبالرغم من ذلك نجد محافظات كفر الشيخ و جنوب سيناء وقنا و الفيوم جميعها ضمن المحافظات الأقل تنمية واحتفاظ بمحل الإقامة، وبمراجعة تصنيف المحافظات عام ٢٠١٦ يتأكد لنا ان الهجرة عام ١٩٧٦ كانت دائمة غير مؤقتة وما زال تأثيرها سلبي على الخلل في توزيع السكان على المكان وعلى البيئة العمرانية فنرى:-

- ١- احتلال المحافظات الكبرى المراكز الأولى في العوامل التنموية وعدد المحتفظين بمحل الإقامة (القاهرة - الجيزة - القليوبية) ولكنها الأقل في نسب المحتفظين بمحل الإقامة لإجمالي عدد السكان.
- ٢- زيادة احتفاظ السكان بمحل الإقامة بمحافظة البحيره - الغربية - المنوفيه - الدقهلية - الشرقية بالرغم من انها ساليه في العوامل التنموية
- ٣- صنفت محافظات (مطروح - دمياط - السويس - شمال سيناء - جنوب سيناء - بور سعيد - الاسماعيلية - الوادي الجديد - الأقصر - اسوان - البحر الأحمر) بانها الأقل في العوامل التنموية وعدد ونسب المحتفظين بمحل الإقامة.

وبذلك تبين ان الخلل في التوزيع السكاني غير راجع لمؤشرات الهجرة الداخلية في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، وان الهجرة الداخلية أحدثت خلل منذ عام ١٩٧٦ ومع تطور النمو السكاني بمناطق الخلل تفاقم الامر بالرغم من محاولات دفع التنمية، حيث سيطرت المحافظات الكبرى على الموارد البشرية من السكان نظرا لزيادة اعداد السكان الأصليين بها، وذلك بالرغم من زيادة الضغوط على البيئة العمرانية بها.

وهو ما يتطلب دراسة خطط وقرارات اداريه لإصلاحه طبقا لتكاتف كافة العوامل التنموية لا العمرانية والخدمية فقط بالاستفادة من التجارب العالمية (تنمية القطاعات الاقتصادية وتدريب العمالة لخفض البطالة - إعادة خلخلة السكان بدعم التنمية للمناطق الأقل في التنمية والسكان - دراسة الاكتفاء من الخدمات والطرق والبنية التحتية بما يناسب عدد السكان وتوقعات الهجرة - خلق الوعي لتحسين استخدام موارد المياه والطاقة).

## ١.١ استنتاجات البحث

- ١- الخلل في توزيع السكان على المكان، نتيجة للهجرة الداخلية الدائمة غير المؤقتة بمصر منذ عام ١٩٧٦
- ٢- ارتباط خفض مؤشرات الهجرة الداخلية وزيادة الاستقرار في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦) بالحضر (عدم ارتباط البطالة بالريف بدافع الحركة - عدم وجود تغير ذات دلالة معنوية لزيادة عدد سكان الريف)، نتيجة لتطور المتغيرات العمرانية والخدمية والبنية الأساسية وزيادة الاتصال بين المحافظات.
- ٣- لم تؤثر العوامل الاقتصادية على خفض مؤشرات الهجرة الداخلية وزيادة الاستقرار في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦)، مما ترتب عليه نقص فرص العمل وزيادة البطالة.
- ٣- لم يؤثر زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي على خفض مؤشرات الهجرة الداخلية وزيادة الاستقرار في الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٦) بالمقارنة بزيادة الانفاق.
- ٤- الخلل في التوزيع السكاني راجع للنمو الطبيعي للسكان الأصليين وليس اعداد المهاجرين (التباين بين المحافظات في عدد ونسب السكان المحتفظين بمحل الإقامة عام ٢٠١٦، حيث احتلت المحافظات الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) المراكز الأولى في العوامل التنموية وعدد المحتفظين بمحل الإقامة، ولكنها الأقل في نسب المحتفظين بمحل الإقامة لإجمالي عدد السكان).
- ٥- التأثير السلبي للهجرة الداخلية الدائمة على البيئة العمرانية (زيادة احتفاظ السكان بمحل الإقامة بمحافظة البحيره - الغربية - المنوفيه - الدقهلية - الشرقية بالرغم من انها ساليه في العوامل التنموية)
- ٦- استمرار الخلل في الفوارق التنموية بين المحافظات (صنفت محافظات (مطروح - دمياط - السويس - شمال سيناء - جنوب سيناء - بور سعيد - الاسماعيلية - الوادي الجديد - الأقصر - اسوان - البحر الأحمر) بانها الأقل في العوامل التنموية وعدد ونسب المحتفظين بمحل الإقامة).

## References

## المراجع

- الاتحاد الافريقي. (٢٠١٩). الاطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل (٢٠١٨ - ٢٠٢٧). الاتحاد الافريقي.
- African Union. (2019). Revised Africa Migration Policy Framework and Action Plan (2018-2027). The African Union.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠). الهجرة الداخلية في مصر. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2020). Internal Migration in Egypt. Egypt: Central Agency For Public Mobilization and Statistics
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج السكاني عام ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2019a). Annual Bulletin of Fisheries Production Statistics 2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization And Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). النتائج النهائية لتعداد السكان والظروف السكنية بالتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2019b). Final Results of the Census of Population and Housing Conditions in the General Census of Population, Housing and Establishments for the Year 2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٧/٢٠١٨. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for General Statistics and Statistics. (2019 c). Income, Expenditure and Consumption Research for the Year 2017/2018. Egypt: Central Agency for General Statistics and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). مصر في ارقام ٢٠١٨. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018a). Egypt In Figures 2018. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). نشرة استصلاح الاراضي ٢٠١٦ / ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018b). Land Reclamation Bulletin 2016/2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). النشرة السنوية لاحصاء التشييد والبناء لعام ٢٠١٦ / ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018c). Annual Bulletin of Construction and Building Statistics For the year 2016/2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). نشرة الزمام والملكية الزراعية عام ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018d). The ReIns and Agricultural Property 2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). النشرة السنوية لاحصاء الكهرباء والطاقة عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization And Statistics. (2018 AH). Annual Bulletin of Electricity and Energy Statistics 2016/2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨). النشرة السنوية لاحصاء الري والموارد المائية عام ٢٠١٧. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018f). Irrigation and Water Resources Statistics Annual Bulletin 2017. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٨ل). *الكتاب الإحصائي السنوي*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2018l). *Statistical Year book*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧ أ). *النتائج النهائية لتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2017a). *Final Results of the General Census of Population, Housing and Establishments*. Egypt: Central Agency For Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧ ب). *النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب في قطاع النقل النهري عام ٢٠١٦*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2017b). *Annual Bulletin of the Activity of Transporting Goods and Passengers In the River Transport Sector In 2016*.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧ ج). *النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية لعام ٢٠١٦*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2017c). *Health Services Statistics Annual Bulletin 2016*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧ د). *النشرة السنوية لإحصاء الانتاج الصناعي عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2017d). *Annual Bulletin of Industrial Production Statistics 2016/2017*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٩). *النشرة السنوية لإحصاءات الانتاج السمكي عام ٢٠٠٧*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2009a). *Annual Bulletin of Fisheries Production Statistics 2007*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ أ). *مصر في ارقام ٢٠٠٨*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008a). *Egypt In Figures 2018*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ ب). *نشرة استصلاح الاراضي عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008b). *Land Reclamation Bulletin 2006/2007*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ ج). *النشرة السنوية لإحصاء التشييد والبناء لعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008c). *Annual Bulletin of Construction and Building Statistics For the year 2006/2007*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ د). *نشرة الزمام والملكية الزراعية عام ٢٠٠٧*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008d). *The Reins and agricultural property 2007*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ هـ). *النشرة السنوية لإحصاء الكهرباء والطاقة عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008 AH). *Annual Bulletin of Electricity and Energy Statistics 2006/2007*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ و). *النشرة السنوية لإحصاء الري والموارد المائية عام ٢٠٠٧*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008f). *Irrigation and Water Resources Statistics Annual Bulletin 2007*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ل). *الكتاب الإحصائي السنوي*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008l). *Statistical Yearbook*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨م). *النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والظروف السكنية*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008m). *Final Results of the General Census of Population, Housing and Establishments*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٨ن). *النشرة السنوية لإحصاء الانتاج الصناعي عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2008n). *Annual Bulletin of Industrial Production Statistics 2006/2007*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٧أ). *النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب بالنقل النهري عام ٢٠٠٦*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2007a). *Annual Bulletin of the Activity of Transporting Goods and Passengers in the River Transport Sector in 2016*. Egypt: Central Agency for Public Mobilization and Statistics.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٠٧ب). *النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية ٢٠٠٦*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

Central Agency For Public Mobilization And Statistics. (2007b). *Health Services Statistics Annual Bulletin 2016*. Egypt: Central Agency For Public Mobilization And Statistics.

سيد، جيهان حسن ، وحافظ ، هشام محمود. (٢٠١٨). *إدارة أراضي الامتداد بالتجمعات العمرانية في مصر*. النشرة العلمية لبحوث العمران ، ٢٨ (١) ، ٩٩-١٠٨.

DOI: 10.21608/JUR.2018.88185

Sayed, G. H., & Hafez, H. M. (2018). *Management of Extension Lands in Urban Communities in Egypt*. *Journal of Urban Research*, 28 (1), 99-108. DOI: 10.21608/JUR.2018.88185..

مركز الدراسات السكانية. (٢٠١٠). *الهجرة الداخلية بجمهورية مصر العربية في تعدادي (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)*. مصر: مركز الدراسات السكانية.

Population Studies Center. (2010). *Internal Migration in the Arab Republic of Egypt in The Census (1996 - 2006)*. Egypt: Population Studies Center .

مركز الدراسات السكانية. (٢٠٠٧). *دراسة تحليلية مقارنة لأنماط واتجاهات الهجرة الداخلية بين محافظات جمهورية مصر العربية في السنوات التعدادية ١٩٧٦ - ١٩٨٦ - ١٩٩٦*. مصر: مركز الدراسات السكانية.

Population Studies Center. (2007). *Analytical Comparative Study of Patterns and Trends of Internal Migration Among the Governorates of the Arab Republic of Egypt in the census years 1976-1986-1996*. Egypt: The Egyptian - Population Studies Center.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠١٦). *النتائج المحلي الإجمالي وفقا للمحافظة*. مصر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

Ministry of Planning and Economic Development. (2016). *Gross Domestic Product According to the Province*. Egypt: Ministry of Planning and Economic Development.

معهد التخطيط القومي. (٢٠٠٨). *تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨*. مصر: معهد التخطيط القومي.

Institute of National Planning. (2008). *Egypt Human Development Report 2008*. Egypt: Institute of National Planning.



- Andreas, F. (2009). Internal Migration - Challenges and Perspectives for the Research Infrastructure. Retrieved August 17, 2009, From <https://ssrn.com/abstract=1452667>.
- Bell, M. Charles-Edwards, E. (2014). Measuring Internal Migration Around the Globe: A Comparative Analysis. KNOMAD. Retrieved November 30, 2014, from <http://www.knomad.org/publication/measuring-internal-migration-around-globe-comparative-analysis>.
- Lucas, R. (2015). Internal Migration in Developing Economies: An Overview. KNOMAD. Retrieved March 7, 2022 from <https://www.knomad.org/publication/internal-migration-developing-economies-overview>.
- Etzo, I. (2008). Internal Migration: A Review of the Literature. MPRA. Retrieved September 26, 2019, from <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8783/pdf>.
- Sarker, M.N., Yang, B., Tingzhi, W., Chakrovorty, A., Abdus Salam, M., & Huda, N. (2020). Impacts of Internal Migration on Poverty Alleviation in Bangladesh. International Transaction Journal of Engineering Management. 11(11), 1-15. DOI: 10.14456/ITJEMAST.2020.210.
- Sibiri, A.E., Ayinmoro, A.D., & Jackson, J.T. (2014). The Socio-Cultural Effects of Internal Migration Among the People of Akutupa Kiri in The North-Central Zone, Nigeria. Mediterranean Journal of Social Sciences. 5(15), 494-503. Doi: 10.5901/mjss.2014.v5n15p494.
- Vignoli, J. R. (2017). Effects of Internal Migration on the Human Settlements System in Latin America and the Caribbean. CEPAL Review 16(12), 8-32. DOI: <https://doi.org/10.18356/b537c740-en>.
- World Bank Group. (2014). *Synthesis Report-Internal Migration and Urbanization*. World Bank Group.
- World Economic Forum. (2017). *Migration and Its Impact on Cities*. World Economic Forum.